



الجمهورية التونسية
وزارة المرأة والأسرة والطفولة

دليل إرشادي لتعزيز قدرات الحكومات المحلية في مجال
المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتعميم مراعاة منظور
النوع الاجتماعي و الحوكمة المحلية

تونس 2015

المحتوى

1. المقدمة 4
2. الدليل : الأهداف والإستخدام 5
 - 2.1. معايير اختيار البلديات للمشاركة في المرحلة النموذجية 5
 - 2.2. لماذا يستخدم الدليل ؟ 5
3. الأدوات المستخدمة 6
 - 3.1. الأداة الأولى: القائمة المرجعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي 6
 - 3.2. الأداة الثانية: الإستبيان (استخدام الإستمارات) والتقييم ضمن مجموعة الفاعلين (stakeholders) 6
- أ. كيفية إجراء التقييم 7
- ب. خطوات العمل 7
4. الخطوات اللاحقة 8
 - 4.1. اتخاذ التدابير الإضافية لاستكمال التصور حول الوضع القائم وتحديد الأولويات 8
 - 4.2. صياغة الخطوات اللاحقة 8

قائمة الملحقات

1. دليل التقييم في 5 خطوات
2. الرهانات الرئيسية المتعلقة بمراعاة منظور النوع الاجتماعي من طرف الحكومات المحلية .
3. بعض التعريفات المتعلقة بالنوع الاجتماعي
4. قائمة مرجعية متعلقة بالنوع الاجتماعي في العمل البلدي
5. الإطار العام لإستراتيجية و خطة عمل إدماج النوع الاجتماعي في الحوكمة المحلية

1. المقدمة

يشكل تعزيز دور النساء ومشاركتهن في إدارة الشأن العام الوطني والمحلي، مسألة مركزية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتكريس الديمقراطية في بعديها التمثيلي والتشاركي. وقد أثبتت جميع التجارب العالمية أنه لا يمكن إرساء ديمقراطية محلية وتنمية متوازنة دون المساواة بين النساء والرجال في التمتع بالحقوق والمشاركة الفعالة في رسم وتنفيذ السياسات وإتخاذ القرارات على جميع الأصعدة كما بات تواجد النساء في مراكز صنع القرار محليا ووطنيا من المطالب الملحة للحركات النسائية التونسية، لوضع حد للفروقات والفجوات الاجتماعية والسياسية بين الجنسين التي مازالت قائمة في العديد من المجالات، على الرغم من تحقيق العديد من المكاسب لفائدة النساء.

وعلى هذا الأساس، وتجسيدا للمبادئ الواردة في دستور تونس الجديد والمتعلقة بضمان التناسف بين الجنسين في المجالس المنتخبة ودعم الامركزية والديمقراطية المحلية، وإستعدادا للإنتخابات البلدية والجهوية المقبلة والتي من المتوقع ان تنظم في نهاية سنة 2015 بادر المكتب الإقليمي لوكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية (CILG-VNGI) بإعداد وإصدار هذا الدليل التدريبي المعنون «تعزيز قدرات الحوكمة المحلية في مجال المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والحوكمة المحلية» .

ويندرج هذا الدليل في إطار برنامج PAGUDEL المكتب الإقليمي وجهوده الرامية الى دعم الحوكمة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في تونس وتأهيل البلديات والسلط المحلية لأداء أفضل في إدارة الشؤون المحلية وتحسين البيئة المعيشية لجميع المواطنين، نساءا ورجالا وتحقيق الحوكمة الرشيدة.

ويهدف هذا الدليل تحديدا الى:

- دعم قدرات وكفاءات السلط المحلية وتطوير العمل البلدي في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع المجالات ومختلف مستويات المسؤولية.
- العمل على تعزيز المصالح الأنية والإستراتيجية للنساء على المستوى المحلي وزيادة إدراك السلط المحلية وكل الفاعلين الاجتماعيين لحقوقهن.
- تعزيز الأخذ بعين الإعتبار مفهوم ومقاربة النوع الاجتماعي على التخطيط ورسم وتنفيذ السياسات والبرامج على المستويين الجهوي والمحلي.

وبناء على ذلك، يتضمن هذا الدليل التدريبي على مجموعة من الأدوات التي يتعين إستخدامها لإدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة مستويات العمل البلدي.

بدء بالتقييم وتحليل الوضع القائم والفروقات بين النساء والرجال على المستوى المحلي، مرورا بتحديد الإحتياجات الأنية والإستراتيجية للنساء لسد الثغرات، وصولا الى إقتراح التدابير والسياسات والبرامج التي يتعين إتخاذها على المدى القصير والمتوسط لتعزيز المساواة الكاملة بين الجنسين صلب عمل وإدارة البلديات وكذلك صلب هيكلتها الداخلية. كما يمكن إستخدام هذا الدليل في عملية المراقبة والتقييم المنتظم لعمل وأداء البلديات للتأكد من الجهود المبذولة والتقدم المحرز في النهوض بأوضاع النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي.

ونأمل أن يكون هذا الدليل مرجعا لجميع الفاعلين في الحوكمة المحلية، من متخذي القرار وعاملين في البلديات ومنظمات مجتمع مدني وخبراء وباحثين الراغبين في دعم المساواة بين النساء والرجال في إدارة الشأن المحلي والإسهام في تحقيق التنمية المحلية الشاملة وضمان نجاعة وجوده أنشطة السلطات المحلية، وقد باتت الفرص الفعلية اليوم متاحة أمام المشاركة النسائية والاستفادة من طاقاتها الإبداعية في العمل البلدي بما خصصه الدستور التونسي من تنصيب على حقوق المرأة والتناسف بين الجنسين وبما برهنت به المرأة من جدارة واستحقاق في المشاركة في الحياة العامة وإتخاذ القرار.

2. الدليل : الأهداف والإستخدام

لقد تم تطوير هذا الدليل من قبل المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد في إطار برنامج دعم الحوكمة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية كأداة لدراسة وضعية البلديات و اقتراح التدابير التي يتعين اتخاذها بغرض تعزيز المساواة على أساس النوع الإجتماعي في هيكل واستراتيجيات وبرامج البلديات \ الحكومات المحلية .

و يمكن استخدام هذا الدليل أيضا للتقييم والمراقبة على أساس منتظم للتأكد من إحراز تقدم على مستوى قدرات و كفاءات الحكومات المحلية في تخطيط و تنفيذ سياساتها وبرامجها و خدماتها التي تأخذ بعين الإعتبار منظور النوع الإجتماعي .

2.1. معايير اختيار البلديات للمشاركة في المرحلة النموذجية

يعتبر استعداد البلدية | الحكومة المحلية للقيام بدور ريادي في هذا المجال وإدارة عملية التغيير اللازمة عاملا أساسيا للنجاح ، وكذلك استعدادها للعمل مع الجهات المجتمعية الفاعلة و الرائدة (أفراد من المجتمع المحلي و المنظمات المجتمعية) إذ فسيتم في المرحلة الأولى اختيار بعض البلديات للعمل معها كنموذج (pilot) بناء على جملة من الأسس والمعايير من بينها:

- (1) إلتزام البلدية(على مستوى صنع القرار) بالعمل لتطوير منظور النوع الإجتماعي في عملها على كافة المستويات (وبفضل تدوين هذا الإلتزام على شكل ميثاق يوقع ما بين البلدية المعنية والمركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد. ومع أهمية الإلتزام على مستوى صنع القرار إلا أنه من المفيد توفر قدر من الإستعداد والرغبة في الجهاز البلدي على مختلف المستويات .
- (2) الشفافية واستعداد البلدية لتبادل استراتيجياتها وخططها مع الأطراف المعنية الأخرى. واستعدادها للتعاون والعمل مع فريق البرنامج المعني.
- (3) الإستعداد للعمل مع مؤسسات المجتمع المحلي المعنية.
- (4) عدد النساء في الجهاز البلدي وأدوارهن ومدى التزامهن بالمساواة على أساس النوع الإجتماعي.
- (5) وجود مؤسسات مجتمع محلي ملتزمة بقضية المساواة وقادرة على التعاون مع البلديات لتحقيق هذا الهدف.
- (6) التوزيع الجغرافي والأخذ بعين الإعتبار إمكانية التواصل مع البلديات الأخرى في مختلف مواقع التدخل للبرنامج.
- (7) وجود مقر إدارة إقليمية لشؤون المرأة (التابع لوزارة شؤون المرأة) .

وستشكل البلديات التي سيتم العمل معها في هذه المرحلة نموذجا لباقي مناطق تدخل البرنامج في مراحل لاحقة.

2.2. لماذا يستخدم الدليل ؟

يتضمن الدليل أداتان لتحليل الوضع الحالي للبلديات من منظور النوع الإجتماعي وتحديد التدابير اللازمة بهدف تطوير خطة عمل لرفع مستوى اداء البلدية \ الحكومة المحلية في المجالات التالية:

- اكتساب المعارف التي تمكن من حل القضايا المتعلقة بمسألة النوع الإجتماعي
- الحصول على الدعم المطلوب لتحقيق المساواة على أساس النوع الإجتماعي داخل الحكومة المحلية و المجتمع بشكل عام .
- تنفيذ البرامج و السياسات و الخدمات التي تراعي منظور النوع الإجتماعي و تخصيص الموارد للمهام التي يتعين القيام بها
- تحديد التدابير اللازمة للتأكد من أن الحكومات المحلية تستجيب على أفضل وجه ممكن لاحتياجات جميع الناس في المجتمع المحلي

- تمكّن المواطنين و الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي من العمل ودعم الحكومات المحلية في تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي و جعلهم يتحملون مسؤولية تقدمهم
- الإشراف على التقدم المحرز و الإنجازات

3. الأدوات المستخدمة

يعرض الدليل أداتان يمكن استخدام إحدهما أو كلاهما معا وتتمثل هذه الأدوات بما يلي:

3.1. الأداة الأولى: القائمة المرجعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي

تعتبر القائمة المرجعية إحدى أدوات العمل لتناول قضية عدم المساواة على مستوى النوع الاجتماعي في مجال تخطيط وتنفيذ المشاريع، والسياسات، والبنية (جهاز الحكم المحلي). حيث يمكن استخدام القائمة المرجعية لتحديد الوضع القائم كما يمكن استخدامها كقاعدة مرجعية لصياغة الإجراءات اللازمة اتخاذها لتطوير الوضع المتعلق بمساواة النوع الاجتماعي في العمل البلدي. ويتم استخدام هذه الأداة على ثلاث مستويات:

- (1) المستوى الأول يتناول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في دورة المشروع ويتضمن ذلك مرحلة تحديد الاحتياجات، الصياغة والتخطيط، التنفيذ، والتقييم والمساءلة.
- (2) المستوى الثاني يتعلق في سياسات البلدية \ الحكومة المحلية ويتضمن قضايا المشاركة، وإدارة الشؤون المالية، بالإضافة للإدارة المحلية لكل من المياه والفضلات والتعليم والسكن (كأمثلة لبعض مسؤوليات البلدية). و يهتم هذا القسم بصفة خاصة القائمين على سياسات الحكم المحلي و منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- (3) أما المستوى الثالث فيتعلق في البنية (الجهاز البلدي) الذي يتضمن السياسات وإدارة الموارد البشرية. ويهتم هذا القسم القائمين على سياسات التوظيف والمدراء والمدرّبون.

ويتضمن ملحق 4 عرضاً تفصيلياً لهذه القوائم على المستويات الثلاث. علماً بأن هذا العرض ليس شاملاً حيث يمكن إضافة أو حذف بعض العناصر بناءً على خصوصية كل موقع، سلم الأولويات، والموارد المتاحة. ومن الجدير بالذكر أنه يمكن استخدام القائمة المرجعية من قبل فريق البرنامج بشكل فردي لتحليل الوضع القائم وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها.

3.2. الأداة الثانية: الإستبيان (استخدام الإستمارات) والتقييم ضمن مجموعة الفاعلين

(STAKEHOLDERS)

من يشارك في هذا التقييم

تقوم هذه الأداة على المشاركة من قبل كافة الفاعلين في الموقع بما في ذلك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المحلي العاملة في مجال المساواة وتدعيم الديمقراطية والحوكمة المحلية على أساس المشاركة، إضافة لبعض الممثلين المنتخبين أو القائمين على إدارة البلدية و مجموعة من المواطنين الناشطين (ات) في هذا المجال. وبشكل أدق يمكن مشاركة كل من:

- الممثلون المنتخبون
- الممثلون المعيّنون من الهيئات و اللجان التابعة للحكومات المحلية

- كبار المديرين
 - ممثلون عن موظفي البلدية
 - الجهات الفاعلة - الأفراد في المجتمع المحلي ، المنظمات و الشركات
- . الخبراء والناشطون في مجال تدعيم الديمقراطية والحوكمة المحلية على أساس المشاركة والمساواة.

أ. كيفية إجراء التقييم

ينطلق هذا التقييم من مبدأ تعزيز الحوار ما بين الجهات المختلفة بهدف تحديد الأولويات والخطوات الملموسة التي يجب إتخاذها لتعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي في العمل البلدي على كافة المستويات. وبالتالي فإن عمل المجموعة لا يقتصر على تحديد الوضع القائم بل ينبغي أن يستمر التواصل وإشراك المجموعة في مجال المتابعة والمراقبة والتقييم لضمان نجاح عملية الإدماج . وبهدف تطوير عملية التفاعل المستمرة ما بين البلدية والمواطنين وكافة المعنيين في هذا المجال.

ب. خطوات العمل

- تعريف مجموعة مختلطة من المشاركين
- تتمثل الخطوة الأولى في العمل اختيار وتحضير مجموعة المشاركين وتعريفهم بالآلية المستخدمة. هذا ويتم الإختيار على الأسس المذكورة سابقا.

• اختيار الميسر(ة) و المقررين

يجب اختيار الميسر الذي يتمثل دوره في توجيه المجموعة من خلال خطوات حسب الوقت المتاح و مساعدة الشخص المعين لإعداد تقرير ملخص أو خطة عمل بعد عملية التقييم . و من الناحية المثالية فإن الميسر يجب أن يكون طرفا محايدا لا ينتمي إلى مجموعة المشاركين في إجراء التقييم ، لذا فمن الأفضل أن يقوم المنسق المحلي للمركز الدولي للتنمية المحلية بهذا الدور على أن يتم تكوين المنسقين في مجال إدماج النوع الاجتماعي، والتيسير وإدارة النقاش. كما ينبغي اختيار شخص أو شخصين لصياغة تقرير موجز عن النقاش داخل المجموعة بهدف التوثيق والمتابعة.

• توزيع الإستيبيان (الإستمارة) و تعبأتها من قبل المشاركين

يتم تعبأ الإستمارة من قبل المشاركين على الأقل بضعة أيام قبل الجلسة الجماعية .

حيث يقوم كل مشارك(ة) بتعبئة) الإستمارة استنادا إلى تجربتهم الخاصة أو معرفتهم بعمل البلدية \ الحكومة المحلية . و يجب على المشاركين أن يسندوا علامة لسلطة الحكومة المحلية على كل نقطة مع مراعاة المعايير التالية :

- علامة "حد أدنى basic" تشير إلى أن البلدية \ الحكومة المحلية تدرك إلى حد ما القضايا ذات الصلة بمنظور النوع الاجتماعي و أنها تعترف بضرورة التدخل
- علامة " يحرز تقدما " تشير إلى أن البلدية \ الحكومة المحلية اعترفت بضرورة التدخل و اتخذت تدابير محددة و ملموسة و قد بدأت عملية جمع المعلومات و إجراء التحليل و هي تبحث عن تعليقات أو بصدد رسم السياسات و البرامج و استراتيجيات الخدمات .
- علامة " تحقق بشكل كامل " تشير إلى أن الحكومة المحلية قد التزمت بحزم و حققت تقدما كبيرا من حيث تنفيذ السياسات و الاستراتيجيات و اتخذت تدابير رامية إلى تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تشرف على التقدم المحرز و التقارير في هذا الشأن .

تتمثل الإجابات بأحد التقييمات سابقة الذكر إضافة إلى ذكر الأسباب التي أدت إلى اختيار ذلك التقدير المحدد. كما ينبغي الإشارة بوضوح للجوانب التي لا يستطيعون الإجابة عليها كونه لا تتوفر لديهم معلومات كافية عنها من أجل إجراء تقييم واضح .

• إجراء تحليل في المجموعة

و بعد عملية تعميم الإستمارات بشكل فردي تلتقي المجموعة و تناقش كل نقطة .

و يتمثل دور الميسر(ة) في مساعدة الفريق على استكمال التقييم وذلك بدعوة المشاركين إلى إبداء آرائهم و تقديم أمثلة ثم من خلال البحث عن توافق في الآراء لكل من الإختصاصات المبينة في الخطوات من 1 إلى 5 (كما في الملحق (1)) من الدليل .

و تجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضروري أن تحصل سلطة الحكومة المحلية على علامة " تحقق بشكل كامل " في مجال قبل اتخاذ التدابير في قطاعات أخرى . و يمكن في الوقت نفسه اتخاذ بعض التدابير كالحصول على رأي الخبراء و تحديد الموارد .

و ينبغي على المقررين المعيّنين أن يدونوا الملاحظات حول النقاشات و أن يلاحظوا مجالات الإتفاق و الإختلاف و توثيق أولويات العمل والخطات اللاحقة المتفق عليها خلال الجلسة.

4. الخطوات اللاحقة

4.1. اتخاذ التدابير الإضافية لاستكمال التصور حول الوضع القائم وتحديد الأولويات

بعد العمل على جمع وتحليل المعلومات باستخدام إحدى أو كلا الأدوات السابقة يمكن إتخاذ التدابير الإضافية التالية :

- الإجتماع مع أشخاص و مجموعات يحملون وجهات نظر مماثلة من أجل وضع استراتيجيات بشأن كيفية التعامل مع المسائل مع سلطة الحكومة المحلية
- الاجتماع على انفراد مع ممثل واحد أو عدة ممثلين منتخبين
- إثارة الأسئلة خلال اجتماعات المجلس أو اللجنة البلدية
- مقابلة الممثلين المنتخبين أو الإدارة العامة للجماعات المحلية للاستفسار حول القضايا المتعلقة.

4.2. صياغة الخطوات اللاحقة

بعض القضايا التي يتعين أخذها بعين الإعتبار عند صياغة الخطوات اللاحقة :

- ماهي مجالات التدخل ذات الأولوية ؟ لماذا ؟
- من هي الجهة المسؤولة عن كل من هذه التدابير ومجالات التدخل
- مَنْ مِنَ المجتمع المحلي وسلطات الحكم المحلي يمتلك المصداقية و النفوذ لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساواة على أساس النوع الإجتماعي ؟
- مع مَنْ مِنَ الأفضل أن نبني تحالفات ؟ من يجب أن نضمّ إلينا (المجموعات أو الأشخاص)

● ماهي المقاومة التي من المحتمل أن تواجهها؟ كيف يجب أن يكون التصرف مع هذه المقاومة بشكل فعال و مثمر؟ وكيف ستتم إدارة عملية التغيير

● كيفية المتابعة والتقييم والتوثيق

● النظر في المصادر المالية المتاحة وتحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ خطة العمل المتفق عليها.

الملحق 1 : دليل التقييم في 5 خطوات

هذه أداة لدعمكم في دراسة الوضع الخاص ببلديتكم و اقتراح التدابير التي يتعين اتخاذها من طرف الحكومات المحلية لتعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي في أنشطتها و تفاعلاتها .

الخطوة 1

المعارف المكتسبة من طرف الحكومة المحلية و التي تمكنها من التعامل مع قضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي

(1) حد أدنى (2) يحرز تقدما (3) تحقق بشكل كامل

أ. الأطر القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

الحكومة المحلية على علم بالاتفاقيات الدولية الممضاة من طرف الحكومة الوطنية (على سبيل المثال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة و اتفاقية حقوق الطفل).

(تمت في شهر مارس سنة 2006 المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من طرف 183 دولة . يرجى الرجوع إلى <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/states.htm> لمعرفة ما إذا كان بلدكم من الدول الموقعة).

(1) الحكومة المحلية على علم بالاتفاقيات و لكنها لا تعرف مضمونها ، أو لا تعرف إن كان بلدها طرفا فيها .

(2) الحكومة المحلية تعرف القليل عن مضمون هذه الاتفاقيات والعواقب المترتبة على الحكومة بمقتضاها .

(3) الحكومة المحلية تدرك تماما العواقب المترتبة على هذه الاتفاقيات في مختلف مجالات مسؤوليتها الخاصة .

الحكومة المحلية تحترم التشريعات الوطنية و شبه الوطنية ذات الصلة (على سبيل المثال حظر التمييز في التوظيف الإسكان ، المساواة في الرواتب، إجازة الأمومة أو الأبوة ، التحرش ، إلخ)

(1) الحكومة المحلية على علم بوجود هذه القوانين و لكنها لا تعرف مضمونها ، أو لا تعرف إن كان بلدها طرفا فيها.

(2) الحكومة المحلية تعرف القليل عن مضمون هذه التشريعات والعواقب المترتبة عليها .

(3) الحكومة المحلية تدرك تماما العواقب المترتبة على هذه التشريعات عليها و تتخذ التدابير اللازمة لمواءمتها مع تشريعاتها و لوائحها .

الحكومة المحلية على علم بالسياسات و الاستراتيجيات الوطنية التي تتعلق بقضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي وبمسؤولياتها فيما يتعلق بهذه المسألة (خطة عمل أو السياسة المتعلقة بمسألة النوع الاجتماعي ، المياه ، الإسكان ، وغيرها .).

- (1) الحكومة المحلية على علم بالسياسات الوطنية و لكنها لا تعرف تفاصيلها .
- (2) الحكومة المحلية تعرف القليل عن مضمون هذه السياسات الوطنية و العواقب المترتبة عليها .
- (3) الحكومة المحلية على علم تام بالسياسات الوطنية في مجال تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي التي تهمها و تتخذ تدابير لمواءمتها مع سياساتها .

ب. الخبرة و الرهانات

- الحكومة المحلية لديها بعض المعرفة بالتحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي : المفاهيم ، الأدوات و التقنيات .
- (1) الحكومة المحلية لديها بعض المعرفة بالتحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي.
 - (2) الحكومة المحلية تلقت تدريباً في التحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي و تعرضت لمفاهيمه و أدواته .
 - (3) الحكومة المحلية لديها معرفة جيدة بالتحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي وهي على دراية بمفاهيمه و أدواته و تطبيقاته عليها .

.....

الحكومة المحلية تعرف الخبرات و التطبيقات النموذجية لحكومات محلية أخرى في تعاملها مع قضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي

- (1) الحكومة المحلية على علم إلى حد ما بالخبرات و التطبيقات النموذجية للحكومات المحلية الأخرى .
- (2) الحكومة المحلية لديها بعض المعرفة بخبرات و تطبيقات نموذجية أخرى أو لديها حق الوصول إليها .
- (3) الحكومة المحلية تعترف بملاءمة التطبيقات النموذجية للحكومات المحلية الأخرى و تتخذ ما يلزم من التدابير لإعادة إنتاجها أو تكيفها مع السياق الخاص بها بطريقة مناسبة .

.....

الحكومة المحلية تعرف الممارسات الثقافية و المواقف و القيم التي تدعم المساواة على أساس النوع الاجتماعي أو تشكل فيها .

- (1) الحكومة المحلية تدرك إلى حد ما دور الممارسات و المواقف و المعتقدات الثقافية التي تدعم المساواة على أساس النوع الاجتماعي أو تشكل فيها.
- (2) الحكومة المحلية لديها معرفة جيدة بدور الممارسات و المواقف و التأثيرات الثقافية التي تدعم المساواة على أساس النوع الاجتماعي أو تشكل فيها.

(3) الحكومة المحلية تدرك تماما ما ذكر أعلاه و تتخذ تدابير لدعم القيم التي تهدف إلى تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تقرر رفع التحديات .

.....

.....

ج. الموارد

الحكومة المحلية تدرك أن هناك منظمات لديها الخبرة في القضايا المتصلة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي (على سبيل المثال وزارة شؤون المرأة ، مكتب المرأة ، المنظمات غير الحكومية الوطنية ، منظمات المجتمع المحلي، و لا سيما المنظمات النسائية ، المنظمات الوطنية التي تضم مع الحكومات المحلية ، حكومات محلية أخرى، إلخ.) .

(1) الحكومة المحلية تدرك أن هناك منظمات لديها الخبرة

(2) الحكومة المحلية لديها معرفة جيدة بهذه المنظمات و عملها و مجالات خبراتها و لها اتصالات داخل هذه المنظمات .

(3) الحكومة المحلية تقوم بتطوير علاقات عمل مع المنظمات و هي قادرة على الوصول إلى مواردها و الحصول على دعمها .

.....

.....

الحكومة المحلية تدرك أن هناك منظمات لديها الخبرة في القضايا المتصلة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي (على سبيل المثال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، المدن و الحكومات المحلية المتحدة ، المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من جمعيات الحكومات المحلية ، إلخ.) .

(1) الحكومة المحلية تدرك أن هناك منظمات لديها الخبرة

(2) الحكومة المحلية لديها معرفة جيدة بهذه المنظمات و عملها و مجالات خبراتها و لها اتصالات داخل هذه المنظمات .

(3) الحكومة المحلية تقوم بتطوير علاقات عمل مع المنظمات و هي قادرة على الوصول إلى مواردها و الحصول على دعمها .

.....

.....

الخطوة 2

الحكومة المحلية تطلب الدعم لصالح المساواة على أساس النوع الاجتماعي

(1) حد أدنى (2) يحرز تقدما (3) تحقق بشكل كامل

الحكومة المحلية تقبل أن تلعب دورا رياديا في التعامل مع قضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي في هيكلها الخاص .

(1) الحكومة المحلية تعلم أنها يجب أن تلعب دورا .

(2) الحكومة المحلية تعرف ماهو الدور الذي يمكن أن تقوم به و بدأت في اتخاذ التدابير

(3) الموظفون و الممثلون المنتخبون يقومون بدور ريادي من خلال اعتماد تدابير بشأن مسألة المساواة على أساس النوع الاجتماعي داخل الحكومة المحلية في إطار شراكة مع المجتمع المحلي و الجمهور على أساس منتظم .

سياسة الحكومة المحلية بشأن المساواة على أساس النوع الاجتماعي

(1) الحكومة المحلية تلتزم بوضع سياسة بشأن المساواة على أساس النوع الاجتماعي .

(2) تقوم لجنة أو موظفون بلديون برسم السياسة المتعلقة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي لمناقشتها وجمع التعليقات حول هذا الموضوع . (3) الحكومة المحلية توافق على سياسة المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تخصص الموارد اللازمة لتنفيذها .

الحكومة المحلية تقوم بإجراء بحوث و تحاليل في قضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تجمع البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي لصالح عملية صنع القرار .

(1) الحكومة المحلية تعترف بأهمية إجراء البحوث و التحاليل في المجتمع المحلي حول قضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي و كذلك بالحاجة إلى جمع بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي .

(2) الحكومة المحلية تضع جميع البيانات و تحاليل النظم و تدرب موظفيها في مجال التحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي .

(3) الحكومة المحلية تجمع البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي و تقوم بتحليل قائم على أساس النوع الاجتماعي و تستعمل البيانات لاتخاذ قرارات في إطار سياساتها و توفيرها للخدمات .

.....
.....
الحكومة المحلية تحترم و تسأل عن رأي الناس الذين عانوا من التمييز أو الذين لم يحصلوا على فرص بسبب نوعهم الاجتماعي .

- (1) الحكومة المحلية على علم بالتمييز على أساس النوع الاجتماعي و بالرهانات الرئيسية .
- (2) الحكومة المحلية لديها معرفة جيدة بالأسباب الكامنة وراء التمييز على أساس النوع الاجتماعي و كيفية تجليه .
- (3) الحكومة المحلية تسعى بنشاط إلى معرفة هذه الاحتمالات و توثيق الحالات و تصحيح أسباب هذا التمييز .

.....
.....
الحكومة المحلية تضع المساواة على أساس النوع الاجتماعي على جدول الأعمال ليكون موضوع نقاش عام .

- (1) الحكومة المحلية تثير مسائل تتعلق بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي لغرض النقاش .
- (2) الحكومة المحلية تدعم المنتديات للمناقشة العلنية للقضايا المتعلقة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي و الطريقة التي تؤثر بها على المسؤوليات المنوطة بعهدتها .
- (3) الحكومة المحلية تنظم المنتديات العامة لغرض المناقشة و جمع التعليقات و التوصيات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها .

.....
.....
الحكومة المحلية تثير الوعي بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي و تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات في هذا المجال من قبل الممثلين المنتخبين و موظفيها و الأشخاص الذين قامت بتعيينهم

- (1) الحكومة المحلية تثير المسائل التي ستقع مناقشتها .
- (2) الحكومة المحلية تتعهد بتقييم الإحتياجات المتعلقة بالرهانات الرئيسية لمنظور النوع الاجتماعي ذات الصلة بالحكومة و تحديد الموارد و الخبرات المتاحة لدعم تنمية قدرات موظفيها و الممثلين المنتخبين و الأشخاص الذين قامت بتعيينهم .
- (3) الحكومة المحلية تخصص الموارد المالية وتضع برامج التدريب و الإتصال و التعليم .

.....
.....
الحكومة المحلية تنتدب الأشخاص الرئيسيين القائمين على إدارة المسائل المتعلقة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي ضمن مجموعات من الفاعلين (منظمات المجتمع المحلي ، و خاصة المنظمات النسائية ، الشركات ، أوامر حكومية أخرى ، المهنيون ، الشباب ، إلخ.) فضلا عن الحكومة المحلية .

- (1) الحكومة المحلية تناقش و تدعم فكرة تحديد قادة الرأي الرئيسيين الذين سيعززون المساواة على أساس النوع الاجتماعي داخل الحكومة المحلية نفسها و المجتمع المحلي .

(2) الحكومة المحلية تعين الأشخاص القائمين على إدارة المسائل المتعلقة بالمساواة على اساس النوع الاجتماعي بين مختلف المجموعات (رجال ، نساء ، شباب ، معوقين، مسنين كما تحدد أدوارهم في إطار استراتيجيتها (انظر الخطوة 3) و تنتدب مديريها .

(3) الحكومة المحلية تستعين بأشخاص قائمين على إدارة المسائل المتعلقة بالمساواة على اساس النوع الاجتماعي لمساعدتها على تنفيذ مختلف مكونات الاستراتيجية في هذا المجال (راجع الخطوة 3) .

الحكومة المحلية تضمن أن يتم تخصيص ما يكفي من الموارد البشرية و المالية للبرامج و الخدمات التي تستجيب لاحتياجات جميع المواطنين (أي المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة كالنساء والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة و المسنين).

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى تخصيص الموارد البشرية و المالية لدعم البرامج و الخدمات التي تستجيب لاحتياجات المواطنين .

(2) الحكومة المحلية تتخذ تدابير لضمان التمويل الكافي للبرامج و الخدمات و دعمها .

(3) الحكومة المحلية ترصد المنح و تأذن بتخصيص الموارد البشرية و المالية لدعم البرامج و الخدمات التي تراعي منظور النوع الاجتماعي و يمكنها الاستجابة لاحتياجات جميع المواطنين .

الخطوة 3

الحكومة المحلية تنفذ سياسة المساواة على اساس النوع الاجتماعي و ترصد الموارد اللازمة لتحقيقها .

(1) حد أدنى (2) يحرز تقدما (3) تحقق بشكل كامل

أ. استراتيجية لإدماج منظور النوع الاجتماعي

السياسة و التخطيط و التنفيذ

الحكومة المحلية تتبنى استراتيجية شاملة لتطبيق منظور النوع الاجتماعي في جميع المجالات التي تقع تحت مسؤوليتها (على سبيل المثال وضع الميزانية ، الإطار القانوني ، توزيع الموظفين و الموارد البشرية ، الإدارة ، وضع البرامج ، توفير الخدمات ، التشاور و الإتصالات).

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى استراتيجية لتنفيذ سياسة إدماج منظور النوع الاجتماعي .

(2) تضع لجنة أو أعضاء من الموظفين استراتيجية إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع المجالات التي تقع تحت مسؤوليتها .

(3) الحكومة المحلية توافق على استراتيجية إدماج منظور النوع الاجتماعي و تقوم باستخدامها .

الحكومة المحلية تعين أشخاصا مسؤولين على الإستجابة لاحتياجات الرجال و النساء و الشباب و كبار السن و الفقراء و أصحاب الإحتياجات الخاصة .

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى تخصيص موارد بشرية و مالية لدعم خطة و رصد ميزانية تتضمن إدماج منظور النوع الاجتماعي .

(2) الحكومة المحلية تضع ميزانية لتقديم الموارد البشرية و المالية اللازمة لرسم خطة إدماج منظور النوع الاجتماعي .

(3) الحكومة المحلية تقرر الموارد البشرية و المالية التي تم تحريرها لدعم خطة إدماج منظور النوع الاجتماعي .

إدارة الموارد البشرية قسم من الحكومة المحلية يتبنى سياسة و ممارسات في مجال المساواة على أساس النوع الاجتماعي لتطبيقها عند توزيع الموظفين على كل المستويات ، و عند التعيين و الترقيات و الحصول على إجازة مرضية و التعرض لمشاكل التحرش و فوائد الشركات و جراتيات التقاعد ، إلخ .

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى اعتماد سياسات تراعي منظور النوع الاجتماعي و احتياجات الأسرة و تقوم بتقييمات لسياسات الموارد البشرية و توزيعها للموظفين .

(2) الحكومة المحلية توافق على توصيات التدخل الهادفة إلى توزيع الموظفين و سياسات الموارد البشرية .

(3) الحكومة المحلية تتخذ تدابير لضمان المساواة على أساس النوع الاجتماعي فيما يتعلق بتوزيع الموظفين و تضمن أن سياسات الموارد البشرية تأخذ بعين الإعتبار منظور النوع الاجتماعي .

المساواة على أساس النوع الاجتماعي مكفولة في لجان و منظمات الحكومة المحلية .

(1) الحكومة المحلية تقيم نسبة الرجال و النساء في اللجان و المنظمات القائمة .

(2) الحكومة المحلية تقبل تصحيح أي خلل .

(3) الحكومة المحلية تتخذ تدابير لضمان المساواة على أساس النوع الاجتماعي في اللجان والمنظمات .

.....
.....
الحكومة المحلية تستعمل لغة الأعمال وهي شاملة و محايدة فيما يتعلق بمسألة النوع الاجتماعي .

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى إعادة النظر في اللغة المستخدمة و تشمل الإشارة إلى المرأة و الرجل .

(2) الحكومة المحلية تتخذ تدابير لإعادة النظر في اللغة المستخدمة في جميع القطاعات .

(3) الحكومة المحلية تستعمل في كل الوثائق و القوانين و التفاعلات الشخصية الخاصة بها لغة تأخذ بعين الاعتبار منظور النوع الاجتماعي .

.....
.....
ب. الحكومة المحلية تقدم البرامج و الخدمات التي تستجيب لاحتياجات جميع المواطنين .

الحكومة المحلية تضمن مشاركة جميع المواطنين في التخطيط و تقديم الخدمات و تعترف بتنوع الآراء و وجهات النظر و احتياجات الرجال و النساء و الشباب و المسنين و الفقراء أو أصحاب الاحتياجات الخاصة .

(1) الحكومة المحلية تقيم بطريقة نقدية المقاربة الحالية من حيث الالتزام و المشاركة من طرف المواطنين .

(2) الحكومة المحلية تضع سياسة مشاركة المواطنين من أجل تشجيع التزام مختلف الجماعات و تختار العقوبات و القيود التي تحول دون مشاركة المرأة و الشباب إلخ .

(3) إن مشاركة المواطنين تهدف إلى الحصول على مشاركتهم الكلية و الإستجابة لاحتياجات معينة تتعلق بزمان و مكان انعقاد الاجتماعات و المخاوف المتعلقة بالسلامة و التنقل . و يتم احترام جميع الآراء و أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات .

.....
.....
الحكومة المحلية تقوم بتصميم عمليات التخطيط و تعرض البرامج و الخدمات التي تراعي منظور النوع الاجتماعي .

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى تقييم تخطيطها و توفيرها للخدمات لضمان استجابتها لاحتياجات كل المواطنين .

(2) الحكومة المحلية تقوم بإنجاز تقييم للبرامج و المشاريع دون إغفال احتياجات الفئات الخاصة (على سبيل المثال ، النساء ، السن ، التنقل ، درجة الإلمام بالقراءة و الكتابة ، إلخ).

(3) الحكومة المحلية تنفذ استراتيجيات خاصة لضمان القيام بتدريب الموظفين بشكل كاف على القضايا المتصلة بالمساواة على اساس النوع الاجتماعي و تقدم برامج و خدمات ذات صلة بمنظور النوع الاجتماعي تستجيب لاحتياجات جميع المواطنين .

الخطوة 4

الحكومة المحلية تعزز المساواة على أساس النوع الاجتماعي خارج هيكلها .

(1) حد أدنى (2) يحرز تقدما (3) تحقق بشكل كامل

الحكومة المحلية تدعم الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي (أفراد المجتمع المحلي ، منظمات و شركات المجتمع المحلي) في تعزيزها للمساواة على أساس النوع الاجتماعي .

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي في تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي .

(2) الحكومة المحلية تسأل عن رأي الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي عن أفضل طريقة لدعم المساواة على أساس النوع الاجتماعي .

(3) الحكومة المحلية تعترف علنا بأن الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي تساهم بشكل إيجابي في مسألة المساواة على أساس النوع الاجتماعي (على سبيل المثال بإسناد جائزة المواطن أو بأساليب مناسبة أخرى).

الحكومة المحلية تسهّل عملية الحوار و تبادل المعلومات بشأن المساواة على أساس النوع الاجتماعي بينها وبين الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي.

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى الحوار و النقاش حول قضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي .

(2) الحكومة المحلية تتخذ التدابير لطلب المساهمة في أنسب السبل لتشجيع الإتصال .

(3) الحكومة المحلية تضع آليات أو تخلق هيئة حوار دائم (على سبيل المثال مجموعات استشارية ، اجتماعات ، رسائل إخبارية ، فضاء المواطن ، مقالات في وسائل الإعلام).

الحكومة المحلية تتواصل مع المواطنين حول المساواة على أساس النوع الاجتماعي .

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى إعلام المواطنين بالتدابير التي اتخذتها في إطار التحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي و تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي .

(2) تقوم لجنة أو جملة الموظفين برسم استراتيجية الإتصال لمختلف الفئات و المواطنين .

(3) الحكومة المحلية تجعل المواطنين يشاركون و تسجل تعليقاتهم و تقوم بحملات اتصال بشأن المساواة على أساس النوع الاجتماعي.

.....
.....

الحكومة المحلية تواجه مقاومة ضد مشاركتها في تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي بطريقة إيجابية .

(1) الحكومة المحلية تدرك أنّ كل المواطنين و الأطراف الفاعلة ليسوا بالضرورة مدركين لمعنى المساواة على أساس النوع الاجتماعي أو مؤيدين لها .

(2) الحكومة المحلية تعترف بأنها يمكن أن تلعب دورا قياديا من خلال فتح باب النقاش حول قضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي و الإجابة على بعض المخاوف .

(3) الحكومة المحلية تفضل الحوار بين مختلف أطرافها (المواطنون ، منظمات المجتمع المحلي و الشركات) وذلك للتوصل إلى نقاط اتفاق و حلول تنكيف مع السياق المحلي . كما تعزز الحكومة المحلية المساواة على أساس النوع الاجتماعي كعنصر أساسي في الأجندة الوطنية .

الخطوة 5

الحكومة المحلية تحقق المساواة على أساس النوع الاجتماعي

(1) حد أدنى (2) يحرز تقدما (3) تحقق بشكل كامل

يظهر الممثلون المنتخبون و موظفو الحكومة المحلية في تصرفاتهم الإحترام و الوعي بمسألة النوع الاجتماعي (أي في المجالس البلدية ، التفاعلات مع موظفي البلدية و المواطنين).

(1) يدرك الممثلون المنتخبون و الموظفون الحاجة إلى الحكومة المحلية للحصول على مدونة سلوك تهدف إلى ضمان المساواة على أساس النوع الاجتماعي.

(2) تضع لجنة مدونة سلوك للحكومة المحلية .

(3) الحكومة المحلية توافق على مدونة سلوك تتضمن آليات المساءلة و العواقب الواضحة لكل من لا يمثل لها .

.....
.....
الحكومة المحلية تشرف على التقدم المحرز نحو المساواة على أساس النوع الاجتماعي و التقارير المرفوعة حولها مستفيدة من مؤشرات تم وضعها سوياً عن طريق ممثلين منتخبين و موظفي البلدية و المواطنين (نساء و رجالاً) .

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة للإشراف على التقدم المحرز نحو المساواة على أساس النوع الاجتماعي و إعداد التقارير عن ذلك لفائدة المواطنين .

(2) الحكومة المحلية تحدد إجراء و جدولاً زمنياً للمراقبة و إجراء الحسابات ، و المسؤوليات محددة بوضوح و الموظفون تلقوا تكويناً في هذا المجال .

(3) تعمل عملية الإشراف التي وضعتها الحكومة المحلية بشكل جيد و يقع رفع تقرير سنوي حول التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف و الغايات و النتائج في مجال المساواة على أساس النوع الاجتماعي و يتم توزيعه على نطاق واسع على عامة الجمهور .

.....
.....
الحكومة المحلية تتشاور مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي حول موضوع التقرير السنوي حول التقدم المحرز في مجال المساواة على أساس النوع الاجتماعي على أراضيها .

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى تقديم تقرير إلى عموم المواطنين حول النتائج التي تم تحقيقها في مجال تحقيق الأهداف و الغايات و النتائج في مجال المساواة على أساس النوع الاجتماعي

(2) الحكومة المحلية تتخذ التدابير لتقديم تقرير مرحلي عن التقدم المحرز و النتائج التي تم الحصول عليها من حيث المساواة على أساس النوع الاجتماعي و ضمان مشاركة جماعات مختلفة من المجتمع المحلي .

(3) يناقش التقرير المرحلي بشأن المساواة على أساس النوع الاجتماعي علناً و تتخذ التعليقات التي أدلى بها المواطنون بعين الاعتبار .

.....
.....
الحكومة المحلية تتخذ تدابير تصحيحية لصالح المساواة على أساس النوع الاجتماعي تقوم على مشاركة و مساهمة المواطنين .

(1) الحكومة المحلية تدرك الحاجة إلى اتخاذ تدابير تأخذ بعين الاعتبار التقرير المرحلي السنوي و مشاركة المواطنين .

(2) الحكومة المحلية تخلق آليات تغيير و إدماج استنادا إلى استنتاجات التقرير المرحلي السنوي و مشاركة المواطنين .

(3) الحكومة المحلية تدخل تحسينات على استراتيجية المساواة على أساس النوع الاجتماعي و تنفيذ السياسات و التخطيط للبرامج و تقديم الخدمات التي تدمج منظور النوع الاجتماعي .

.....

.....

ملحق (2): الرهانات الرئيسية المتعلقة بمراعاة منظور النوع الاجتماعي من طرف الحكومات المحلية

إن دراسة مختلف احتياجات ووجهات نظر وخبرات المرأة والرجل وضمن مختلف الفئات من النساء (و الرجال) من منظور النوع الاجتماعي يمكن أن تساعد على إقامة التدابير الملموسة التي يجب اتخاذها لإعادة استيعاب الفوارق . وفيما يلي بعض الرهانات الرئيسية لقضية المساواة على اساس النوع الاجتماعي و التي يجب على الحكومات المحلية أن لا تغفل عنها :

الإلتزامات العائلية

تتولى المرأة أساسا في أغلب المجتمعات المحلية المسؤولية عن رعاية المنزل (الماء ، الوقود و المواد الغذائية) و أفراد العائلة من أطفال و كهول ضعفاء بما في ذلك المرضى و المسنين . و بما أن الأدوار تتغير فإن بعض الرجال أصبحوا يتحملون مسؤولية أكبر في المنزل . و لكن مع انتشار وباء نقص المناعة البشرية / الإيدز انتقلت العديد من الإلتزامات كذلك إلى الجدات و الأطفال . و من المهم بالنسبة إلى الحكومات المحلية أن تعرف المسؤول عن الإلتزامات العائلية بحيث تستجيب البرامج و الخدمات التي تقدمها لاحتياجات الأشخاص المسؤولين عن هذه الإلتزامات .

الأعمال التطوعية داخل المجتمع المحلي

يقوم الرجال و النساء بالإضافة إلى الإلتزامات العائلية بأعمال تطوعية في مجتمعاتهم المحلية . و حتى و إن كانت الأعمال داخل المجتمع المحلي أو المهام المرتبطة بالعائلة بدون مقابل مادي فإنها تحتاج إلى كثير من الوقت و الطاقة . و من المهم بالنسبة إلى الحكومات المحلية مراعاة الوقت الذي تقتضيه هذه الإلتزامات عندما تخطط للإجتماعات لتطلب تعليقات من المجتمع المحلي . وقد يحدث أن لا تستطيع المرأة الحضور في هذه الإجتماعات في أوقات معينة من اليوم أو تحتاج إلى مساعدة لتجد مرافقا يبقى إلى جانب أبنائها أو أفراد من عائلتها ليُتسنى لها الحضور في الإجتماعات أو المشاركة الكاملة فيها .

أهمية الخدمات المسداة من طرف الحكومات المحلية

قد يحدث أن يعتمد رجال و نساء على خدمات تقدمها إليهم الحكومات المحلية للاستجابة إلى احتياجات أسرهم .

وهو السبب الذي يجعل التعامل مع العقبات التي يواجهها الأفراد أو بعض المجموعات عندما يحاولون الوصول إلى الخدمات أمرا مهما . من بين هذه العقبات يمكن أن نذكر الإعاقات الجسدية ، السن ، غياب القدرة على التنقل لاسباب مادية ، الفقر و الأمية .

الفقر

عندما يكون النساء و الرجال و الأطفال من الفقراء فإن فرصهم في الحصول على الموارد و الخدمات المسداة من طرف الحكومات المحلية تكون محدودة . و علاوة على ذلك فإنهم الأقل حظا في القدرة على دفع مقابل لهذه الخدمات . و ينبغي على الحكومات المحلية أن تتعرف إلى الاحتياجات المحددة لأفراد المجتمع المحلي من الفقراء (رجالا و نساء) و تعمل في هذا الصدد على تلبيةها .

التنقل

بما أن النساء يتحملن أعباء واجباتهن العائلية و ينجزن أعمالا لصالح المجموعة إضافة إلى أدائهن لوظائف خالصة الأجر فإن أيامهن تكون مكتظة جدا بالمشاغل . و النساء أكثر ميلا إلى المشي أو ركوب وسائل النقل العمومي مع أطفالهن أو مع أشخاص مسنين أو معوقين أو مرضى من أفراد الأسرة .

السلامة

إن العنف ضد النساء و خوفهن منه يحدد خياراتهن و توقعاتهن في المنزل و العمل و في مجتمعاتهن المحلية . تعاني النساء أكثر من الرجال من العنف المسلط عليهن من قريب أو من شخص معروف لديهن . و على الحكومات المحلية أن تتعاطى مع المخاطر المتعلقة بسلامة النساء و الفتيات في مجتمعهن المحلي (الحفاظ على الأمن ، الإضاءة ، سلامة الطرق ، النقل و ما إلى ذلك) و في بيوتهن (التعليم على سبيل المثال ، الحفاظ على النظام ، الرعاية الصحية ، وحدة أزمات لفائدة النساء اللاتي تعرضن إلى سوء المعاملة والدعم النفسي للنساء و الرجال ممن وقع الإعتداء عليهم ، إلخ)

التمييز

النساء و الفتيات عرضة للمعاناة من سوء المعاملة مثل التمييز و الإعتداء الجنسي أثناء تقديم الخدمات أو ممارسات التوظيف .

المشاركة المحدودة في صنع القرار

رغم التقدم المحرز فإن المرأة لا تزال أقل حظا من الرجال في تقلد المناصب الإدارية الرئيسية و في انتخابها في الحكومات المحلية . فعندما تكون المرأة و الشبان و الشابات و الرجال و النساء من ذوي الإحتياجات الخاصة و المسنين غير ممثلين بين صانعي القرار فإنهم يشكّون في أن تؤخذ آراؤهم بعين الإعتبار .

الخبرات و وجهات النظر التي لم تؤخذ بعين الإعتبار

ينبغي على الحكومات المحلية أن تبذل جهودا متضافرة لضبط قائمة أولئك الذين لم يقع الإستماع إليهم عند تصور السياسات و الخطط و تنفيذ البرامج و تقديم الخدمات حتى يقع فهم و جهات نظر و احتياجات جميع المواطنين . وقد تتأكد الحاجة إلى جهود خاصة لملاسة و سماع ما يلي :

- النساء و لا سيما من ذوات الإلتزامات العائلية الثقيلة
- النساء و الرجال و الأطفال الفقراء
- النساء و الرجال (الأشخاص) الذين يحملون مرض نقص المناعة البشرية / الإيدز
- النساء و الرجال من الأميين أو الأقل تعليما
- الشباب من الرجال و النساء
- الأطفال و خاصة منهم أولئك الذين لديهم التزيمات عائلية
- النساء و الرجال من ذوي الإحتياجات الخاصة
- كبار السن من الرجال و النساء و لا سيما أولئك الذين يعيشون بمفردهم

ملحق (3): بعض التعريفات المفيدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي : مصطلح يستخدم لوصف الاختلافات بين المرأة و الرجل والناجمة عن التنشئة الاجتماعية (تمييزا عن الاختلافات البيولوجية) في مختلف المجتمعات و الثقافات . و تعني العلاقات القائمة على اساس النوع الاجتماعي جملة العلاقات بين الرجل و المرأة في مجتمع معين وهي علاقات تتطور وفقا لعوامل عديدة و خاصة منها الأحداث الاقتصادية و الاجتماعية السياسية و القانونية و التأثيرات الخارجية و العوامل البيئية إلخ .

و العلاقات بين الجنسين ليست ثابتة بل تتغير مع مرور الزمن . ففكر في الفرق بين حياة أجدادك و حياة والديك و حياتك الخاصة اليوم .

و يعتبر النوع الاجتماعي بصفة عامة مبدأ من مبادئ تنظيم المجتمع يؤثر بشكل خاص على الطبقات و التعليم و الأصل العرقي و الدين و السن و مكان العيش (ريفي أو حضري) ، إلخ . و عندما نقوم بتحليل الرهانات المتصلة بقضية المساواة على أساس النوع الاجتماعي أو العلاقات داخله فإنه من المهم أن ننظر في السلوكيات (الظاهرة للعيان) إضافة إلى القيم الأساسية و المواقف المتصلة بمنظور النوع الاجتماعي التي تؤثر على هذه السلوكيات .

التحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي : هو مصطلح يستخدم للدلالة على عملية الفحص وفقا لعملية منهجية تتلاءم مع المشاركة أو السياق أو وجهات النظر أو إحتياجات و أولويات مجموعات مختلفة من النساء و الرجال (على سبيل المثال الشبان و الشابات ، الأولاد و البنات ، المسنات و المسنين ، النساء و الرجال من ذوي الإحتياجات الخاصة إلخ). كما يدرس التحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي أيضا العلاقات بما في ذلك علاقات القوة بين الرجل و المرأة .

و يتمثل التحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي عموما في دراسة الأسئلة التالية :

- من يفعل ماذا ؟ من هو المسؤول عن العمل خالص الأجر و غير خالص الأجر في البيت و داخل المجتمع المحلي ؟
 - من يتحصل على ماذا ؟ من المستفيد من الموارد و من يمكنه الوصول إليها ؟
 - من الذي يقرر ؟ من يشارك في عملية صنع القرار ؟ إلى من يجب الإستماع و لمن نولي أهمية ؟
 - من لديه حقوق ؟ (الحق في السكن ، العمل ، المنزل و ملكية الأراضي ، الخدمات الحكومية – المياه ، الصرف الصحي ، الرعاية الصحية ، الحق في التصويت و اتخاذ القرارات و العيش دون مواجهة العنف ، إلخ .)
- لا يمكن تعميم النتائج و الإستنتاجات من التحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي ذلك أنها تستند إلى سياق اجتماعي و اقتصادي أو ثقافي مخصوص . إن التحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي الجيد هو الذي يتأكد من أن البرامج و السياسات التي وضعت و نفذت من طرف الحكومة المحلية تستجيب لمختلف إحتياجات جميع أفراد المجتمع .

المساواة على أساس النوع الاجتماعي : تعني المساواة على أساس النوع الاجتماعي المساواة في الظروف الممكنة للمرأة و الرجل من تطوير حقوقهم و الإستفادة منها للمساهمة في التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لبلدهم و الحصول على نصيب عادل منها و يمكن تحقيق ذلك :

- عن طريق ضمان المشاركة المتساوية للمرأة و الرجل في اتخاذ القرارات التي تؤثر على التنمية المستدامة للمجتمع أو المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها .

- عن طريق الحد من الفوارق على مستوى النوع الإجتماعي في بلوغ المرأة و الرجل إلى موارد و فوائد التنمية و كذلك إلى ممارسة السيطرة عليها .

تعميم مراعاة منظور النوع الإجتماعي : من خلال اعتماد منهاج عمل يبيجين لسنة 1995 حيث تعهدت الحكومات ب" تعميم مراعاة منظور النوع الإجتماعي " في عملية رسم السياسات و المخططات بأكملها و كذلك في جميع برامجها . و يعلن منهاج العمل في الواقع عما يلي :

"... يتعين على الحكومات و الجهات الفاعلة الأخرى التشجيع على انتهاج سياسة فعالة وواضحة في مجال تعميم مراعاة منظور النوع الإجتماعي في جميع السياسات و البرامج بحيث يتم قبل اتخاذ القرارات إجراء تحليل لآثارها على المرأة و الرجل على التوالي ."

ملحق (4): قائمة مرجعية متعلقة بالنوع الاجتماعي في العمل البلدي

المستوى الأول :		
تناول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في دورة المشروع		
القضية (issue)	التوضيح	نقاط الإهتمام
تحديد الإحتياجات	التحديد	التحديد
	<p>في مرحلة تحديد الإحتياجات يمكن أن يكون للمرأة كثير من الآراء الجيدة و لكن شبكة علاقات الرجل عادة ما تكون أفضل من تلك التي تمتلكها المرأة . و عندما يتم إجراء مهمة في مجال التعريف فإنه من المهم التوقف عند مدى معرفة هؤلاء الخبراء بالوضعيات الخاصة و المشاكل و الإمكانيات المتاحة للمرأة و درجة مراعاتهم للفوارق على مستوى النوع الاجتماعي . و إن جزءا من عملية التعريف هو دراسة الجهات المعنية . و ينبغي إدراج ممثلين عن الجهات النسائية المعنية في هذه الدراسة بشكل يسمح بتبليغ أصواتهن .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان مراعاة الفوارق على مستوى النوع الاجتماعي من طرف الجهات التي تعمل على تحديد الإحتياجات و المانحين . • تشريك ممثلين عن الجهات النسائية المعنية .
الصياغة و التخطيط	الصياغة و التخطيط	الصياغة و التخطيط
	<p>من المهم في المرحلة التالية وهي مرحلة الصياغة أن يبذل مجهود خاص لدعوة النساء إلى تقديم آرائهن و إلا فإن هناك احتمالا كبيرا بأن يتركن جانبا فحتى و إن تم استدعاؤهن و قمن بطرح أفكار جيدة فإنهن لن يجدن آذانا صاغية نظرا لوضعيتهن الدنيا في المجتمع و / أو بسبب ضعف تمثيلهن .</p> <p>إن إنشاء "صناديق لفائدة المرأة" أو رصد موارد لإسناد قروض لفائدة أنشطة تهدف إلى تمكين المرأة من الإعتماد على نفسها أمر ضروري . كما أنه من الهام تحديد المسؤول عن الأنشطة لبلوغ المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من الإعتماد على نفسها .</p> <p>المرحلة النهائية من تقديم اقتراح هي التخطيط و مواصفات الوظائف وفي ذلك دعوة للمرأة للتقدم بطلباتها في هذا المجال بشكل ملموس .</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تحفيز المشاركة الفعالة للمرأة . • دمج أفكار المرأة في المشروع المقترح . • إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة . • إعداد الأنشطة و الأموال لتمكين المرأة من الإعتماد على نفسها . • تحديد المسؤول عن الأنشطة المقررة . • تقديم مواصفات الوظائف وفي ذلك دعوة للمرأة للتقدم بطلباتها .

التنفيذ	التنفيذ	التنفيذ
<p>التنفيذ</p> <ul style="list-style-type: none"> • إشراك النساء من الفئة المستهدفة : كما (العدد) و نوعا (سلطة صنع القرار). • الحرص على التوازن على مستوى النوع الاجتماعي على جميع مستويات الموظفين . • توفير التدريب في مجال النوع الاجتماعي لموظفي المشروع . • توفير التدريب لموظفات المشروع. 	<p>التنفيذ</p> <p>يمكن أن يقع تنفيذ المشروع إذا تمكّن من الحصول على تمويل . و ينبغي تحفيز المشاركة الفعالة للمرأة بما في ذلك المشاركة في صنع القرار .</p> <p>إن أكبر المشاريع لها موظفوها و يجب أن تتخذ القرارات اعتمادا على تعيين الموظفين من جنس الذكور أو الإناث في المناصب الحساسة على جميع المستويات (التوازن على مستوى النوع الاجتماعي) و تعزيز فرص حصول المرأة على وظائف أعلى و على التكوين وبناء القدرات.</p>	
<p>التقييم</p> <ul style="list-style-type: none"> • استعمال المؤشرات الكمية و النوعية بين الجنسين • ضمان مراعاة الفوارق على أساس النوع الاجتماعي من طرف فريق التقييم • تحفيز المشاركة الفعالة لفئة الإناث المستهدفة في إنجاز التقييمات. • عرض نتائج الأعمال لجعل المراقبة من طرف الفئة المستهدفة أمرا ممكنا . 	<p>التقييم</p> <p>يمكن للإنسان أثناء إجراء التقييمات أن يستفيد من المؤشرات الكمية و النوعية . و المؤشرات الكمية في مجال النوع الاجتماعي هي أعداد الذكور / الإناث من المشاركين أو المستفيدين و المبالغ المرصودة لهذا النوع الاجتماعي أو ذلك . أما المؤشرات النوعية فهي على سبيل المثال التغييرات على مستوى الهياكل أو السياسات والإجراءات أو الآراء أو ميزان القوى .</p> <p>و إذا تم التقييم من طرف خبراء خارجيين فإن النتيجة يمكن أن تتأثر بحساسياتهم تجاه مسألة النوع الاجتماعي .</p> <p>و إلى جانب التقييم من طرف خبراء خارجيين فإن التقييم من طرف الفئة المستهدفة يجب أن يجد التسهيلات الضرورية لإنجازه من قبل موظفي المشروع . و من المهم إظهار نتائج الأعمال و كيف أن ذلك قد طور وضعية و موقف كل من الرجل و المرأة بشكل يجعل المراقبة من طرف الفئة المستهدفة أمرا ممكنا (المساواة في مجال النوع الاجتماعي)</p>	<p>التقييم و المساواة</p>

المستوى الثاني		
تناول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في سياسات الحكومة المحلية		
النقطة	التوضيح	القضية
المشاركة <ul style="list-style-type: none"> • اعتماد تدابير خاصة لتعزيز مشاركة المرأة كما (الأعداد) و كيفاً (سلطة صنع القرار) . • إشراك المنظمات النسائية • تيسير حضور الدور الرقابي للسياسيين من الإناث • استخدام البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي في التقرير 	المشاركة <p>يستخدم النساء و الرجال و يجربون بيئتهم بطرق مختلفة . و إن لذلك انعكاسات هامة على الطريقة التي يتم بها تخطيط و إدارة القرى و المدن . و تتضمن التنمية القائمة على المشاركة عملية تشاور يجب أن يشارك فيها المرأة و الرجل .</p> <p>و كثيراً ما تكون النساء صدى للرجال و ذلك باستنساخ الأجوبة المطلوبة و عدم التصريح بأفكارهن الشخصية ووجهات نظرهن . وفي هذه الحالة يجب وضع و تطوير طرق خاصة لإعطاء المرأة الحق في الكلام كما أن إشراك المنظمات النسائية يعد أيضاً استراتيجية هامة . فهذه المنظمات دور هام ليس فقط في تعزيز صوت المرأة و قدرتها و لكن أيضاً في مساءلة السياسيين و مقدمي الخدمات .</p> <p><u>المشاركة السياسية</u></p> <p>تميل المشاركة السياسية للمرأة إلى أن تكون أقل على جميع المستويات في جميع البلدان . و يمكن أن نلمس ذلك على مستوى الحكومات المحلية</p> <p>في العدد النسبي للنساء كرئيسات للبلديات و عضوات في مجالس البلديات . و بالإضافة إلى ذلك فإن اللجان "الهامة" كالتنمية و التخطيط العمراني و الأشغال العامة لا تضم داخلها تقريباً أي امرأة . و يمكن تدارك ذلك من خلال الحركات الإيجابية (الكوتا) أو التكوين أو المحاصصة .</p> <p>و للسياسيين المحليين من النساء دور هام في الرقابة فيما يتعلق بتأثير السياسات في مسألة المساواة على أساس النوع الاجتماعي .</p> <p>و لجعل مشاركة النساء و الرجال بادية للعيان فإنه من المهم في عملية الإبلاغ و استخدام بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي (عدد المشاركين من الذكور و الإناث، الناخبون ، أعضاء المجالس ، إلخ.)</p>	المشاركة بشكل إجمالي
الإدارة المحلية للمياه <ul style="list-style-type: none"> • إشراك المرأة في التخطيط للموارد المائية . • توفير التدريب التقني و الإداري للمرأة . • تحفيز المشاركة الفعالة للمرأة في إطار موظفي إدارة و لجان المياه . • توفير التدريب للموظفين و لجان المياه في مسألة النوع الاجتماعي . 	الإدارة المحلية للمياه <p>إن المرأة في معظم دول الجنوب هي المسؤولة عن جلب الماء . و تعتبر البئر نقطة لقاء ذات بعد اجتماعي هام . و ككل المستعملين الرئيسيين للماء فإن النساء في وضعية جيدة تسمح لهن بتقديم نصائح تتعلق على سبيل المثال باختيار المضخة أو اختيار مواضع مد أنابيب المياه و أمكنة تثبيت الصنابير و ذلك لتجنب عيوب في التصميم الأساسي تمثل عائقاً أمام النساء و الأطفال . إن التدريب التقني للمرأة في مجال صيانة شبكات التزويد بالمياه أمر مهم لأنهن</p>	الإدارة المحلية للمياه البرنامج المواضيعي

	<p>أكثر من يشعر بالحاجة الملحة لإصلاحها . وعندما يتعلق الأمر بتغييرات في عملية التوزيع أو بحملات للاقتصاد في استهلاك الماء أو تكوين لجان المياه فإنه من المهم الإصغاء إلى وجهة نظر المرأة كما أن مشاركة المرأة في لجان المياه أمر مهم و ينبغي لها إن لزم الأمر أن تتلقى تدريباً للقيام بدورها على أحسن وجه . كما ينبغي أيضاً تدريب لجان المياه و موظفي المشاريع في القضايا المتصلة بالأنوع الإجتماعي وفي المسألة أمام حرفائهم من الذكور و الإناث .</p>	
<p>إدارة الفضلات</p> <ul style="list-style-type: none"> • إشراك المرأة في التخطيط لكل ما يتعلق بإدارة الفضلات • ضمان مشاركة الرجال و النساء في حملات التوعية . • تحليل آثار العمل (غير الرسمي) في مصب الفضلات على صحة و سلامة المرأة . 	<p>إدارة الفضلات</p> <p>الأنواع الهامة من الفضلات ثلاثة هي: الفضلات الصناعية و فضلات البناء و الفضلات المنزلية وفي هذا النوع الأخير تتجلى الفوارق على مستوى النوع الإجتماعي بشكل أوضح . فإن أرادت مصلحة جمع الفضلات تغيير التواتر أو الرسوم أو طريقة جمع الفضلات فإنها يجب أن تأخذ بعين الإعتبار أن المرأة هي على الأرجح الأكثر تضرراً من عملية التغيير . وفي حملات التوعية بضرورة الإقتصاد تعتبر أهم فئة مستهدفة هي فئة الإناث.</p> <p>في كثير من البلدان النامية يقصد الناس مصبات الفضلات لفرز المواد المفيدة و إذا أرادت حكومة محلية تحسين الوضع (على سبيل المثال تحسين شروط النظافة) فإنه عليها أن لا تتجاهل وضعية المرأة .</p>	<p>إدارة الفضلات البرنامج المواضيعي</p>
<p>التعليم</p> <ul style="list-style-type: none"> • المحافظة على نسبة الذكور مقابل نسبة الإناث فيما يتعلق بالإلتحاق بالمدارس . • اتخاذ إجراءات خاصة تهدف إلى تعزيز حضور الفتيات في التعليم . • تدريب موظفي المدرسة و لجان الأولياء على مسألة النوع الإجتماعي فيما يتعلق بالتعليم . • تحفيز مشاركة المرأة (كما و كيفاً) في الإطار المدرسي و الإداري و لجان الأولياء . 	<p>التعليم</p> <p>يقترن التعليم بالرفع من مستوى المرأة و لكن ثلثي الأطفال المنقطعين عن الدراسة حالياً هم من الإناث . و النساء المتعلمات أكثر فعالية في تحسين مستوى عيشهن و عيش عائلاتهن . إن تأثيرات التعليم على مسألة الرفع من مستوى المرأة تشتمل على مستوى عال من المكاسب المحتملة و موقف أقوى أثناء التفاوض حول الموارد داخل الأسرة و استقلالية أكثر في صنع القرار و تحكم في الخصوبة و مشاركة في الحياة العامة . و للتعليم الثانوي عند الإناث تأثير كبير على الخصوبة و الوفيات .</p> <p>يتم منع كثير من الفتيات من التردد على المدرسة و ذلك لمساعدة أمهاتهن . و هناك قلق آخر خاص بالفتيات هو السلامة فالخوف من التحرش الجنسي يدفعهن أحياناً إلى البقاء بالبيت . و قد تواجه الفتيات صغيرات السن مشاكل عند بداية مرحلة الحيض إذ تفتقر مدارسهن إلى بعض المرافق الضرورية . أما إذا كنَّ حاملات فإنه قد يتم إجبارهن على ترك المدرسة .</p> <p>إن وجود موظفين من النساء و مشاركة المرأة في لجان المدرسة أمر مهم و ينبغي على المرأة إن لزم الأمر أن تتلقى تدريباً للإضطلاع بدورها . و يجب أن يتلقى لجان المدرسة و موظفو المشروع على حد</p>	<p>التعليم برنامج خاص</p>

	<p>سواء تدريباً في مسألة النوع الاجتماعي و في كيفية تحمل المسؤولية أمام الفئة المستهدفة من الذكور أو الإناث .</p>	
<p>السكن الاجتماعي</p> <ul style="list-style-type: none"> • إشراك المرأة في تصميم المنازل الجديدة و الأحياء السكنية . • توزيع المنازل على ربوات الأسر . • ضمان السيطرة على التوزيع من قبل الحرفاء أيضا . • الأخذ بعين الاعتبار أثناء التصميم سلامة المرأة و إمكانية الوصول إلى الخدمات 	<p>السكن الاجتماعي</p> <p>بما أن المرأة تتحمل عادة معظم أعباء المهام المنزلية فإنه من المهم إدراج نصائح المرأة فيما يتعلق بتصميم المساكن الجديدة إذ يمكن أن تكون لها نظرة عملية على مستوى بعض الأمور كتصميم المطبخ و كثافة عملية التنظيف .</p> <p>و عندما يتعلق الأمر بعملية توزيع المساكن الاجتماعية فإنه يجب أن تكون هناك مراقبة لضمان حصول النساء على حصة عادلة .</p> <p><u>التخطيط المادي</u></p> <p>فيما يتعلق بمحيط المنازل فإن المخططين كثيرا ما يغفلون عن الإنتباه إلى أن الأزقة المظلمة و الشجيرات و المساحات المهملة تشكل خطرا على المرأة و تجعلها تشعر بعدم الأمان . كما أنهم يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار عند وضع التخطيط المادي أن بعض المنشآت كالأسواق و المدارس و مرافق الرعاية الصحية و أماكن الترفيه تؤمها النساء بصفة خاصة . فعند التصميم يجب الأخذ بعين الاعتبار السلامة و سهولة الوصول .</p>	<p>السكن الاجتماعي</p> <p>برنامج خاص</p>
<p>إدارة الشؤون المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحليل الاختلافات المتعلقة بكيفية تأثير الضرائب و الرسوم على الرجال و النساء • ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار المتعلق بالإنفاق. • تحفيز الميزنة على أساس النوع الاجتماعي لجعل كيفية استفادة المرأة و الرجل منها أمرا بديا للعيان. 	<p>إدارة الشؤون المالية</p> <p><u>الضرائب</u></p> <p>يمكن أن تكون هناك اختلافات واضحة في التأثير الذي تحدثه الضرائب أو الرسوم على الرجال و النساء فعلى سبيل المثال فرض ضريبة على كشك في سوق سيكون له تأثير على التجار و أغليبتهم من النساء في حين أن الزيادة في الضرائب العقارية سيؤثر على مالكي المنازل و أغلبهم من الذكور . و لذلك فمن المهم أن يقع النظر في مصادر ضرائب السلطات المحلية و من يقوم بدفعها</p> <p><u>الميزنة المراعية لمسألة النوع الاجتماعي</u></p> <p>تبدو الميزانيات محايدة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي و لكن الاختلافات تبدو واضحة إلى حد كبير على المستوى الإجرائي عندما يقع تحويل المخصصات إلى استحقاقات . ويمكن لعملية تحليل الميزانيات على أساس النوع الاجتماعي أن تزيد من شفافية الميزانيات الحكومية إذ تساعد على إبراز ما تم تخصيصه من موارد و خدمات و في اتجاه أي قطاعات و تحديد المستفيدين منها . و قد طورت العديد من البلدان و لا سيما في إفريقيا طرقا لتحليل الميزانيات أو السماح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرار .</p> <p>و يجب أن يتاح للمرأة الوصول إلى السياسات و المصادر المخصصة وهو مجال هي محرومة منه و ذلك من أجل تصحيح حالات الإقصاء و التمييز .</p>	<p>إدارة الشؤون المالية</p> <p>برنامج خاص</p>

المستوى الثالث		
تناول المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الجهاز الحكومي المحلي		
القضية (issue)	التوضيح	نقاط الإهتمام
السياسة القائمة على أساس النوع الاجتماعي في البلدية	السياسة القائمة على أساس النوع الاجتماعي في البلدية يمكن للبلديات صياغة سياسة النوع الاجتماعي. و الهدف العام لهذه السياسة هو المساهمة في إحلال علاقات أكثر مساواة على مستوى النوع الاجتماعي و ذلك بتطوير وضع المرأة بين السكان وفي مختلف إدارات البلدية . و يمكن أن تكون أي تدابير ملموسة من الأنشطة المذكورة في هذه الوثيقة ويجب أن تكون مرفوقة بالتمويل اللازم . و المهم هو أن نلاحظ من الذي سيتحمل مسؤولية السياسة و كيف ستتم مراقبة هذه العملية .	السياسة القائمة على أساس النوع الاجتماعي في البلدية • وضع سياسة النوع الاجتماعي . • ضمان التمويل . • تحديد المسؤول و الكيفية التي ستتم بها المراقبة
إدارة الموارد البشرية	إدارة الموارد البشرية إن الطريقة التي تقوم من خلالها السلطة المحلية باستقطاب الموظفين تحدد من سيظهر في مقابلة التوظيف . و لذلك فمن المهم تحليل كيفية صياغة الإعلانات و في أي وسيلة إعلام تظهر و أي شبكة (رسمية أو غير رسمية) ستستعمل لاستدعاء الأشخاص المرغوب فيهم . وقد لا تريد النساء التقدم بمطالب إذا كانت الظروف غير ملائمة للقيام بعملية جمعها مع غيرها من المهام و هو ما يفسر اختيار النساء غالبا وظائف لبعض الوقت . و يمكن أن تكون سياسة الموظفين سياسة تمييزية و لا سيما ضد النساء الحوامل و هو ما يجعل إمكانيات الحضانه هامة جدا . إن النساء أقل ميلا من الرجال إلى الحصول على ترفقيات و الطريقة الوحيدة لتحفيز النساء للانتقال إلى الأدوار القيادية هي تمكينهن من التدريب و خلق شبكات الدعم و الظروف الملائمة . انظر : بناء القدرات والتدريب للمرأة العاملة في الحكومة المحلية . ويمكن اتخاذ إجراءات إيجابية من خلال زيادة نسبة النساء المتابعات للدورات و إدماج	إدارة الموارد البشرية • تطوير سياسة النوع الاجتماعي فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية • الإنتباه إلى تركيبة الموظفين على جميع المستويات (التوازن على مستوى النوع الاجتماعي) • تحفيز التوظيف و اختيار النساء • ضمان المساواة في الأجر • ضمان ملاءمة ترتيبات العمل للمرأة • توفير التدريب في القيادة للموظفات • إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في التدريب • توفير أدوات التدريب الحساسة في مجال النوع الاجتماعي • توفير أنشطة التوعية

	<p>قضايا النوع الاجتماعي في برنامج التدريب . و يجب الإنتباه بشكل خاص عند تصور التدريب إلى القضايا التي تهم المرأة و الكيفية التي يتم بها تمثيل المرأة على مستوى الحالات و الرسوم التوضيحية .</p> <p>و يجب أن نكون على علم بأن النساء في بعض الثقافات مقيدات إلى حد بعيد فأمور مثل التعلم على يد المدرسين الذكور و الإختلاط في الأقسام و الأدوات التعليمية الصريحة يمكن أن تحول دون مشاركتهن .</p> <p>ولا يمكن اعتبار دعم معالجة اختلال التوازن على مستوى النوع الاجتماعي عملية آلية و ذلك لأنه راسخ بشكل عميق في الثقافة . لذا فإن علينا بناء الدعم من خلال أنشطة توعوية وهو أمر يمكن إنجازه من خلال المعلقات و المنشورات و الإشارة إلى ذلك في الخطابات .</p>	
<p>بناء القدرات و تدريب النساء العاملات في الحكومة المحلية</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير تعزيز القدرات لدى النساء • توفير التدريب للنساء • تحفيز دور الأنثى القدوة 	<p>بناء القدرات و تدريب النساء العاملات في الحكومة المحلية</p> <p>بناء القدرات عند المرأة العاملة في الحكومة المحلية وسيلة جيدة لتحفيز الإرتقاء في السلم الوظيفي . و يمكن لمواضيع التدريب أن تشتمل على : الكفاءة الشخصية ، إدارة المشاريع ، تقنيات العرض ، التفاوض ، الرئاسة ، الكتابة للفئات المستهدفة أو التدريب المعمق في مجال السياسة الذي تعمل به .</p> <p>كما أن هناك طريقة أخرى لتحسين أداء المرأة و هي تعيين مكون و خاصة إذا مثلت النساء أقلية صغيرة في التنظيم فإن مساعدة شخصية يمكن أن تكون ثمينة بالنسبة إلى امرأة موظفة .</p> <p>و بصفة عامة فإنه يمكننا القول بأن الإستثمار في المرأة العاملة أمر ذو مردودية على مستويين سواء من حيث الفعالية في تحسين الشخصية أو من حيث الدور الذي تلعبه كمثال في مجال الوظيفة .</p>	<p>بناء القدرات و تدريب النساء العاملات في الحكومة المحلية</p>
<p>بناء القدرات في مجال المعارف المتعلقة بالنوع الاجتماعي</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضمان الخبرة في مجال قضايا النوع الاجتماعي • توفير التكوين في مجال قضايا النوع الاجتماعي 	<p>بناء القدرات في مجال المعارف المتعلقة بالنوع الاجتماعي</p> <p>تحتاج الحكومات المحلية و المنظمات التي تريد حقا معالجة قضايا النوع الاجتماعي إلى متخصصين في هذا المجال .</p> <p>عندما تبدأ حكومة محلية بطرح قضايا النوع الاجتماعي فإن ذلك عادة ما يتجلى في شكل مشاريع (معزولة) . وينبغي على الحكومة المحلية عندما يكون هناك ما يكفي من النتائج</p>	<p>بناء القدرات في مجال المعارف المتعلقة بالنوع الاجتماعي</p>

	<p>أن تبدأ بالإهتمام بمسألة النوع الاجتماعي على جميع مستويات التنظيم وفي جميع المجالات : تعميم مراعاة مسألة النوع الاجتماعي دون إهمال المشاريع الخاصة لتمكين المرأة . و يمكن للمنظمة من خلال بناء القدرات في مجال النوع الاجتماعي إنشاء قاعدة واسعة من الخبرة بما فيه الكفاية في هذا المجال للانتقال إلى الإدماج .</p>	
<p>فرز / تحليل الخطط في مجال النوع الاجتماعي</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراء تحليلات لمسألة النوع الاجتماعي • إنجاز طرق ميزنة في مجال النوع الاجتماعي . 	<p>فرز / تحليل الخطط في مجال النوع الاجتماعي</p> <p>على البلديات التي تريد أن معرفة الأثر العام لسياستها على موقع الرجال و النساء أن تقوم بفرز خططها السنوية و متعددة السنوات .</p> <p>إذا نظرنا في الابواب التي تصرف فيها الأموال فإن ذلك يسمى الميزنة في مجال النوع الاجتماعي . كما يمكن لنا أيضا النظر إلى مصادر الأموال (انظر الضرائب و الرسوم) . إن التقييم الإجمالي يعطي أفضل الانطباعات حول تأثير آثار السياسة البلدية حول الوضع المتصل بالرجال و النساء .</p> <p>و ليست هذه الأنواع من التحاليل سهلة لأن الأرقام لا تكاد تميز بين الرجال و النساء . فالإمكانية الأولى هي أن نطلب من مجموعة ممثلة للمرأة أن تحدد المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى النساء .</p> <p>ويمكن ملاحظة بعض المؤشرات من خلال المقارنة بين الميزانية المرصودة لهذه المجالات و الميزانية المرصودة لمجالات أخرى .</p>	<p>فرز / تحليل الخطط في مجال النوع الاجتماعي</p>
<p>مراكز الإعلام</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوق المرأة • مكافحة العنف المنزلي 	<p>مراكز الإعلام</p> <p>يمكن إنشاء مركز إعلامي حول حقوق المرأة بالتوازي مع مقر إقامة للنساء المعنفات</p>	<p>مراكز الإعلام</p>

القضية (issue)	التوضيح	نقاط الإهتمام
تحديد الإحتياجات	التحديد	التحديد
	<p>في مرحلة تحديد الإحتياجات يمكن أن يكون للمرأة كثير من الآراء الجيدة و لكن شبكة علاقات الرجل عادة ما تكون أفضل من تلك التي تمتلكها المرأة . و عندما يتم إجراء مهمة في مجال التعريف فإنه من المهم التوقف عند مدى معرفة هؤلاء الخبراء بالوضعيات الخاصة و المشاكل و الإمكانيات المتاحة للمرأة و درجة مراعاتهم للفوارق على مستوى النوع الإجتماعي . و إن جزءا من عملية التعريف هو دراسة الجهات المعنية . و ينبغي إدراج ممثلين عن الجهات النسائية المعنية في هذه الدراسة بشكل يسمح بتبليغ أصواتهن .</p>	<p>• ضمان مراعاة الفوارق على مستوى النوع الإجتماعي من طرف الجهات التي تعمل على تحديد الإحتياجات و المانحين .</p> <p>• تشريك ممثلين عن الجهات النسائية المعنية .</p>
الصياغة و التخطيط	الصياغة و التخطيط	الصياغة و التخطيط
	<p>من المهم في المرحلة التالية وهي مرحلة الصياغة أن يبذل مجهود خاص لدعوة النساء إلى تقديم آرائهن و إلا فإن هناك احتمالا كبيرا بأن يتركن جانبا .</p> <p>فحتى و إن تم استدعاؤهن و قمن بطرح أفكار جيدة فإنهن لن يجدن أذانا صاغية نظرا لوضعيتهن الدنيا في المجتمع و / أو بسبب ضعف تمثيلهن .</p> <p>إن إنشاء "صناديق لفائدة المرأة" أو رصد موارد لإسناد قروض لفائدة أنشطة تهدف إلى تمكين المرأة من الإعتماد على نفسها أمر ضروري . كما أنه من الهام تحديد المسؤول عن الأنشطة لبلوغ المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من الإعتماد على نفسها .</p> <p>المرحلة النهائية من تقديم اقتراح هي التخطيط و مواصفات الوظائف و في ذلك دعوة للمرأة للتقدم بطلباتها و تحديد حاجاتها في هذا المجال بشكل ملموس .</p>	<p>• تحفيز المشاركة الفعالة للمرأة .</p> <p>• دمج أفكار المرأة في المشروع المقترح .</p> <p>• إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة .</p> <p>• إعداد الأنشطة و الأموال لتمكين المرأة من الإعتماد على نفسها .</p> <p>• تحديد المسؤول عن الأنشطة المقررة .</p> <p>• تقديم مواصفات الوظائف و في ذلك دعوة للمرأة للتقدم بطلباتها .</p>
التنفيذ	التنفيذ	التنفيذ
	<p>يمكن أن يقع تنفيذ المشروع إذا تمكّن من الحصول على تمويل . و ينبغي تحفيز المشاركة الفعالة للمرأة بما في ذلك المشاركة في صنع القرار .</p>	<p>• إشراك النساء من الفئة المستهدفة : كما (العدد) و نوعا (سلطة صنع القرار) .</p> <p>• الحرص على التوازن على مستوى</p>

<p>النوع الاجتماعي على جميع مستويات الموظفين .</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير التدريب في مجال النوع الاجتماعي لموظفي المشروع . • توفير التدريب لموظفات المشروع. 	<p>إن أكبر المشاريع لها موظفوها و يجب أن تتخذ القرارات اعتمادا على تعيين الموظفين من جنس الذكور أو الإناث في المناصب الحساسة على جميع المستويات (التوازن على مستوى النوع الاجتماعي) و تعزيز فرص حصول المرأة على وظائف أعلى و على التكوين وبناء القدرات.</p>	
<p>التقييم</p> <ul style="list-style-type: none"> • استعمال المؤشرات الكمية و النوعية بين الجنسين • ضمان مراعاة الفوارق على أساس النوع الاجتماعي من طرف فريق التقييم • تحفيز المشاركة الفعالة لفئة الإناث المستهدفة في إنجاز التقييمات. • عرض نتائج الأعمال لجعل المراقبة من طرف الفئة المستهدفة أمرا ممكنا . 	<p>التقييم</p> <p>يمكن للإنسان أثناء إجراء التقييمات أن يستفيد من المؤشرات الكمية و النوعية . و المؤشرات الكمية في مجال النوع الاجتماعي هي أعداد الذكور / الإناث من المشاركين أو المستفيدين و المبالغ المرصودة لهذا النوع الاجتماعي أو ذلك . أما المؤشرات النوعية فهي على سبيل المثال التغييرات على مستوى الهياكل أو السياسات و الإجراءات أو الآراء أو ميزان القوى .</p> <p>و إذا تم التقييم من طرف خبراء خارجيين فإن النتيجة يمكن أن تتأثر بحساسياتهم تجاه مسألة النوع الاجتماعي .</p> <p>و إلى جانب التقييم من طرف خبراء خارجيين فإن التقييم من طرف الفئة المستهدفة يجب أن يجد التسهيلات الضرورية لإنجازه من قبل موظفي المشروع . و من المهم إظهار نتائج الأعمال و كيف أن ذلك قد طور وضعية و موقف كل من الرجل و المرأة بشكل يجعل المراقبة من طرف الفئة المستهدفة أمرا ممكنا (المساواة في مجال النوع الاجتماعي)</p>	<p>التقييم و المساواة</p>

الفضية	التوضيح	نقاط الإهتمام
المشاركة بشكل إجمالي	<p>المشاركة</p> <p>يستخدم النساء و الرجال و يجربون بيئتهم بطرق مختلفة . و إن لذلك انعكاسات هامة على الطريقة التي يتم بها تخطيط و إدارة القرى و المدن . و تتضمن التنمية القائمة على المشاركة عملية تشاور يجب أن يشارك فيها المرأة و الرجل .</p> <p>و كثيرا ما تكون النساء صدى للرجال و ذلك باستنساخ الأجوبة المطلوبة و عدم التصريح بأفكارهن الشخصية ووجهات نظرهن . وفي هذه الحالة يجب وضع و تطوير طرق خاصة لإعطاء المرأة الحق في الكلام كما أن إشراك المنظمات النسائية يعد أيضا استراتيجية هامة . فهذه المنظمات دور هام ليس فقط في تعزيز صوت المرأة ا و قدرتها و لكن أيضا في مساءلة السياسيين و مقدمي الخدمات .</p> <p><u>المشاركة السياسية</u></p> <p>تميل المشاركة السياسية للمرأة إلى أن تكون أقل على جميع المستويات في جميع البلدان . و يمكن أن نلمس ذلك على مستوى الحكومات المحلية</p> <p>في العدد النسبي للنساء كرئيسات للبلديات و عضوات في مجالس البلديات . و بالإضافة إلى ذلك فإن اللجان "الهامة" كالتنميط و التخطيط العمراني و الأشغال العامة لا تضم داخلها تقريبا أي امرأة . و يمكن تدارك ذلك من خلال الحركات الإيجابية (الكوتا) أو التكوين أو المحاصصة .</p> <p>و للسياسيين المحليين من النساء دور هام في الرقابة فيما يتعلق بتأثير السياسات في مسألة المساواة على أساس النوع الإجتماعي .</p> <p>و لجعل مشاركة النساء و الرجال بادية للعيان فإنه من المهم في عملية الإبلاغ و استخدام بيانات مفصلة حسب النوع الإجتماعي (عدد المشاركين من الذكور و الإناث، الناخبون ، أعضاء المجالس ، إلخ).</p>	<p>المشاركة</p> <ul style="list-style-type: none"> • اعتماد تدابير خاصة لتعزيز مشاركة المرأة كما (الأعداد) و كيفا (سلطة صنع القرار) . • إشراك المنظمات النسائية • تيسير حضور الدور الرقابي للسياسيين من الإناث • استخدام البيانات المفصلة حسب النوع الإجتماعي في التقرير
الإدارة المحلية للمياه البرنامج المواضيعي	<p>الإدارة المحلية للمياه</p> <p>إن المرأة في معظم دول الجنوب هي المسؤولة عن جلب الماء . و تعتبر البئر نقطة لقاء ذات بعد اجتماعي هام . و ككل المستعملين الرئيسيين للماء فإن النساء في وضعية جيدة تسمح لهن بتقديم نصائح تتعلق على سبيل المثال باختيار المضخة أو اختيار مواضع مد أنابيب المياه و أمكنة تثبيت الصنابير و ذلك لتجنب عيوب في التصميم الأساسي تمثل عائقا أمام النساء و الأطفال .</p> <p>إن التدريب التقني للمرأة في مجال صيانة شبكات التزويد بالمياه أمر مهم لأنهن أكثر من يشعر بالحاجة</p>	<p>الإدارة المحلية للمياه</p> <ul style="list-style-type: none"> • إشراك المرأة في التخطيط للموارد المائية . • توفير التدريب التقني و الإداري للمرأة . • تحفيز المشاركة الفعالة للمرأة في إطار موظفي إدارة و لجان المياه . • توفير التدريب للموظفين و لجان المياه في مسألة النوع الإجتماعي .

	<p>الملحة لإصلاحها .</p> <p>وعندما يتعلق الأمر بتغييرات في عملية التوزيع أو بحملات للاقتصاد في استهلاك الماء أو تكوين لجان المياه فإنه من المهم الإصغاء إلى وجهة نظر المرأة . كما أن مشاركة المرأة في لجان المياه أمر مهم وينبغي لها إن لزم الأمر أن تتلقى تدريباً للقيام بدورها على أحسن وجه . كما ينبغي أيضاً تدريب لجان المياه وموظفي المشاريع في القضايا المتصلة بالأنوع الإجتماعي وفي المسألة أمام حرفائهم من الذكور والإناث .</p>	
<p>إدارة الفضلات</p> <ul style="list-style-type: none"> • إشراك المرأة في التخطيط لكل ما يتعلق بإدارة الفضلات • ضمان مشاركة الرجال و النساء في حملات التوعية . • تحليل آثار العمل (غير الرسمي) في مصب الفضلات على صحة و سلامة المرأة . 	<p>إدارة الفضلات</p> <p>الأنواع الهامة من الفضلات ثلاثة هي: الفضلات الصناعية و فضلات البناء و الفضلات المنزلية وفي هذا النوع الأخير تتجلى الفوارق على مستوى النوع الإجتماعي بشكل أوضح . فإن أرادت مصلحة جمع الفضلات تغيير التواتر أو الرسوم أو طريقة جمع الفضلات فإنها يجب أن تأخذ بعين الإعتبار أن المرأة هي على الأرجح الأكثر تضرراً من عملية التغيير . وفي حملات التوعية بضرورة الإقتصاد تعتبر أهم فئة مستهدفة هي فئة الإناث.</p> <p>في كثير من البلدان النامية يقصد الناس مصبات الفضلات لفرز المواد المفيدة وإذا أرادت حكومة محلية تحسين الوضع (على سبيل المثال تحسين شروط النظافة) فإنه عليها أن لا تتجاهل وضعية المرأة .</p>	<p>إدارة الفضلات</p> <p>البرنامج المواضيعي</p>
<p>التعليم</p> <ul style="list-style-type: none"> • المحافظة على نسبة الذكور مقابل نسبة الإناث فيما يتعلق بالإلتحاق بالمدارس . • اتخاذ إجراءات خاصة تهدف إلى تعزيز حضور الفتيات في التعليم . • تدريب موظفي المدرسة و لجان الأولياء على مسألة النوع الإجتماعي فيما يتعلق بالتعليم . • تحفيز مشاركة المرأة (كما و كيفاً) في الإطار المدرسي و الإداري و لجان الأولياء . 	<p>التعليم</p> <p>يقترن التعليم بالرفع من مستوى المرأة و لكن ثلثي الأطفال المنقطعين عن الدراسة حالياً هم من الإناث . و النساء المتعلمات أكثر فعالية في تحسين مستوى عيشهن و عيش عائلتهن . إن تأثيرات التعليم على مسألة الرفع من مستوى المرأة تشتمل على مستوى عال من المكاسب المحتملة وموقف أقوى أثناء التفاوض حول الموارد داخل الأسرة و استقلالية أكثر في صنع القرار و تحكم في الخصوبة و مشاركة في الحياة العامة . و للتعليم الثانوي عند الإناث تأثير كبير على الخصوبة و الوفيات .</p> <p>يتم منع كثير من الفتيات من التردد على المدرسة و ذلك لمساعدة أمهاتهن . و هناك قلق آخر خاص بالفتيات هو السلامة فالخوف من التحرش الجنسي يدفعهن أحياناً إلى البقاء بالبيت . و قد تواجه الفتيات صغيرات السن مشاكل عند بداية مرحلة الحيض إذ تفتقر مدارسهن إلى بعض المرافق الضرورية . أما إذا كنَّ حاملات فإنه قد يتم إجبارهن على ترك المدرسة .</p> <p>إن وجود موظفين من النساء و مشاركة المرأة في لجان المدرسة أمر مهم وينبغي على المرأة إن لزم الأمر أن تتلقى تدريباً للإضطلاع بدورها . و يجب أن يتلقى لجان المدرسة و موظفو المشروع على حد</p>	<p>التعليم</p> <p>برنامج خاص</p>

	سواء تدريباً في مسألة النوع الاجتماعي وفي كيفية تحمل المسؤولية أمام الفئة المستهدفة من الذكور أو الإناث .	
<p>السكن الاجتماعي</p> <ul style="list-style-type: none"> • إشراك المرأة في تصميم المنازل الجديدة و الأحياء السكنية . • توزيع المنازل على ربوات الأسر . • ضمان السيطرة على التوزيع من قبل الحرفاء أيضا . • الأخذ بعين الاعتبار أثناء التصميم سلامة المرأة و إمكانية الوصول إلى الخدمات 	<p>السكن الاجتماعي</p> <p>بما أن المرأة تتحمل عادة معظم أعباء المهام المنزلية فإنه من المهم إدراج نصائح المرأة فيما يتعلق بتصميم المساكن الجديدة إذ يمكن أن تكون لها نظرة عملية على مستوى بعض الأمور كتصميم المطبخ وكثافة عملية التنظيف .</p> <p>وعندما يتعلق الأمر بعملية توزيع المساكن الاجتماعية فإنه يجب أن تكون هناك مراقبة لضمان حصول النساء على حصة عادلة .</p> <p><u>التخطيط المادي</u></p> <p>فيما يتعلق بمحيط المنازل فإن المخططين كثيرا ما يغفلون عن الإنتباه إلى أن الأزقة المظلمة والشجيرات والمساحات المهملة تشكل خطرا على المرأة وتجعلها تشعر بعدم الأمان . كما أنهم يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار عند وضع التخطيط المادي أن بعض المنشآت كالأسواق والمدارس ومرافق الرعاية الصحية وأماكن الترفيه تؤمها النساء بصفة خاصة . فعند التصميم يجب الأخذ بعين الاعتبار السلامة وسهولة الوصول .</p>	<p>السكن الاجتماعي</p> <p>برنامج خاص</p>
<p>إدارة الشؤون المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحليل الاختلافات المتعلقة بكيفية تأثير الضرائب و الرسوم على الرجال و النساء • ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار المتعلق بالإنفاق. • تحفيز الميزنة على أساس النوع الاجتماعي لجعل كيفية استفادة المرأة و الرجل منها أمرا باديا للعيان. 	<p>إدارة الشؤون المالية</p> <p><u>الضرائب</u></p> <p>يمكن أن تكون هناك اختلافات واضحة في التأثير الذي تحدثه الضرائب أو الرسوم على الرجال و النساء فعلى سبيل المثال فرض ضريبة على كاشك في سوق سيكون له تأثير على التجار و أغليبتهم من النساء في حين أن الزيادة في الضرائب العقارية سيؤثر على مالكي المنازل وأغلبهم من الذكور . ولذلك فمن المهم أن يقع النظر في مصادر ضرائب السلطات المحلية و من يقوم بدفعها</p> <p><u>الميزنة المراعية لمسألة النوع الاجتماعي</u></p> <p>تبدو الميزانيات محايدة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي و لكن الاختلافات تبدو واضحة إلى حد كبير على المستوى الإجرائي عندما يقع تحويل المخصصات إلى استحقاقات . ويمكن لعملية تحليل الميزانيات على أساس النوع الاجتماعي أن تزيد من شفافية الميزانيات الحكومية إذ تساعد على إبراز ما تم تخصيصه من موارد وخدمات وفي اتجاه أي قطاعات و تحديد المستفيدين منها وقد طورت العديد من البلدان ولا سيما في إفريقيا طرقا لتحليل الميزانيات أو السماح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرار .</p> <p>و يجب أن يتاح للمرأة الوصول إلى السياسات والمصادر المخصصة وهو مجال هي محرومة منه وذلك من أجل تصحيح حالات الإقصاء والتمييز .</p>	<p>إدارة الشؤون المالية</p> <p>برنامج خاص</p>

المستوى الثالث

تناول المسائل المتعلقة بالنوع الإجتماعي في الجهاز الحكومي المحلي

نقاط الإهتمام	التوضيح	الفضية(issue)
<p>السياسة القائمة على أساس النوع الإجتماعي في البلدية</p> <ul style="list-style-type: none"> • وضع سياسة النوع الإجتماعي . • ضمان التمويل . • تحديد المسؤول و الكيفية التي ستتم بها المراقبة 	<p>السياسة القائمة على أساس النوع الإجتماعي في البلدية</p> <p>يمكن للبلديات صياغة سياسة النوع الإجتماعي و الهدف العام لهذه السياسة هو المساهمة في إحلال علاقات أكثر مساواة على مستوى النوع الإجتماعي و ذلك بتطوير وضع المرأة بين السكان وفي مختلف إدارات البلدية . و يمكن أن تكون أي تدابير ملموسة من الأنشطة المذكورة في هذه الوثيقة ويجب أن تكون مرفوقة بالتمويل اللازم .</p> <p>و المهم هو أن نلاحظ من الذي سيتحمل مسؤولية السياسة و كيف ستتم مراقبة هذه العملية .</p>	<p>السياسة القائمة على أساس النوع الإجتماعي في البلدية</p>
<p>إدارة الموارد البشرية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير سياسة النوع الإجتماعي فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية • الإنتباه إلى تركيبة الموظفين على جميع المستويات (التوازن على مستوى النوع الإجتماعي) • تحفيز التوظيف و اختيار النساء • ضمان المساواة في الأجر • ضمان ملاءمة ترتيبات العمل للمرأة • توفير التدريب في القيادة للموظفات • إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في التدريب • توفير أدوات التدريب الحساسة في مجال النوع الإجتماعي • توفير أنشطة التوعية 	<p>إدارة الموارد البشرية</p> <p>إن الطريقة التي تقوم من خلالها السلطة المحلية باستقطاب الموظفين تحدد من سيظهر في مقابلة التوظيف . و لذلك فمن المهم تحليل كيفية صياغة الإعلانات و في أي وسيلة إعلام تظهر و أي شبكة (رسمية أو غير رسمية) ستستعمل لاستدعاء الأشخاص المرغوب فيهم .</p> <p>وقد لا تريد النساء التقدم بمطالب إذا كانت الظروف غير ملائمة للقيام بعملية جمعها مع غيرها من المهام و هو ما يفسر اختيار النساء غالبا وظائف لبعض الوقت . و يمكن أن تكون سياسة الموظفين سياسة تمييزية و لا سيما ضد النساء الحوامل و هو ما يجعل إمكانيات الحضنة هامة جدا .</p> <p>إن النساء أقل ميلا من الرجال إلى الحصول على ترقيات و الطريقة الوحيدة لتحفيز النساء للانتقال إلى الأدوار القيادية هي تمكينهن من التدريب و خلق شبكات الدعم و الظروف الملائمة . انظر : بناء القدرات والتدريب للمرأة العاملة في الحكومة المحلية .</p> <p>ويمكن اتخاذ إجراءات إيجابية من خلال زيادة نسبة النساء المتابعات للدورات و إدماج</p>	<p>إدارة الموارد البشرية</p>

	<p>قضايا النوع الاجتماعي في برنامج التدريب . و يجب الإنتباه بشكل خاص عند تصور التدريب إلى القضايا التي تهم المرأة و الكيفية التي يتم بها تمثيل المرأة على مستوى الحالات و الرسوم التوضيحية . و يجب أن نكون على علم بأن النساء في بعض الثقافات مقيدات إلى حد بعيد فأمور مثل التعلم على يد المدرسين الذكور و الإختلاط في الأقسام و الأدوات التعليمية الصريحة يمكن أن تحول دون مشاركتهن . ولا يمكن اعتبار دعم معالجة اختلال التوازن على مستوى النوع الاجتماعي عملية آلية و ذلك لأنه راسخ بشكل عميق في الثقافة . لذا فإن علينا بناء الدعم من خلال أنشطة توعوية وهو أمر يمكن إنجازه من خلال المعلقات و المنشورات و الإشارة إلى ذلك في الخطابات .</p>	
<p>بناء القدرات و تدريب النساء العاملات في الحكومة المحلية</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير تعزيز القدرات لدى النساء • توفير التدريب للنساء • تحفيز دور الأئني القدوة 	<p>بناء القدرات و تدريب النساء العاملات في الحكومة المحلية</p> <p>بناء القدرات عند المرأة العاملة في الحكومة المحلية وسيلة جيدة لتحفيز الإرتقاء في السلم الوظيفي . و يمكن لمواضيع التدريب أن تشتمل على: الكفاءة الشخصية ، إدارة المشاريع ، تقنيات العرض ، التفاوض ، الرئاسة ، الكتابة للفئات المستهدفة أو التدريب المعمق في مجال السياسة الذي تعمل به . كما أن هناك طريقة أخرى لتحسين أداء المرأة و هي تعيين مكون و خاصة إذا مثلت النساء أقلية صغيرة في التنظيم فإن مساعدة شخصية يمكن أن تكون ثمينة بالنسبة إلى امرأة موظفة . و بصفة عامة فإنه يمكننا القول بأن الإستثمار في المرأة العاملة أمر ذو مردودية على مستويين سواء من حيث الفعالية في تحسين الشخصية أو من حيث الدور الذي تلعبه كمثل في مجال الوظيفة .</p>	<p>بناء القدرات و تدريب النساء العاملات في الحكومة المحلية</p>
<p>بناء القدرات في مجال المعارف المتعلقة بالنوع الاجتماعي</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضمان الخبرة في مجال قضايا النوع الاجتماعي • توفير التكوين في مجال قضايا 	<p>بناء القدرات في مجال المعارف المتعلقة بالنوع الاجتماعي</p> <p>تحتاج الحكومات المحلية و المنظمات التي تريد حقا معالجة قضايا النوع الاجتماعي إلى متخصصين في هذا المجال . عندما تبدأ حكومة محلية بطرح قضايا النوع</p>	<p>بناء القدرات في مجال المعارف المتعلقة بالنوع الاجتماعي</p>

<p>النوع الاجتماعي</p>	<p>الاجتماعي فإن ذلك عادة ما يتجلى في شكل مشاريع (معزولة). وينبغي على الحكومة المحلية عندما يكون هناك ما يكفي من النتائج أن تبدأ بالإهتمام بمسألة النوع الاجتماعي على جميع مستويات التنظيم وفي جميع المجالات : تعميم مراعاة مسألة النوع الاجتماعي دون إهمال المشاريع الخاصة لتمكين المرأة . و يمكن للمنظمة من خلال بناء القدرات في مجال النوع الاجتماعي إنشاء قاعدة واسعة من الخبرة بما فيه الكفاية في هذا المجال للانتقال إلى الإدماج .</p>	
<p>فرز / تحليل الخطط في مجال النوع الاجتماعي</p> <p>• إجراء تحليلات لمسألة النوع الاجتماعي</p> <p>• إنجاز طرق ميزنة في مجال النوع الاجتماعي .</p>	<p>فرز / تحليل الخطط في مجال النوع الاجتماعي</p> <p>على البلديات التي تريد أن معرفة الأثر العام لسياستها على موقع الرجال و النساء أن تقوم بفرز خططها السنوية و متعددة السنوات .</p> <p>إذا نظرنا في الابواب التي تصرف فيها الأموال فإن ذلك يسمى الميزنة في مجال النوع الاجتماعي . كما يمكن لنا أيضا النظر إلى مصادر الأموال (انظر الضرائب و الرسوم) . إن التقييم الإجمالي يعطي أفضل الانطباعات حول تأثير آثار السياسة البلدية حول الوضع المتصل بالرجال و النساء .</p> <p>و ليست هذه الأنواع من التحاليل سهلة لأن الأرقام لا تكاد تميز بين الرجال و النساء . فالإمكانية الأولى هي أن نطلب من مجموعة ممثلة للمرأة أن تحدد المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى النساء .</p> <p>ويمكن ملاحظة بعض المؤشرات من خلال المقارنة بين الميزانية المرصودة لهذه المجالات والميزانية المرصودة لمجالات أخرى .</p>	<p>فرز/ تحليل الخطط في مجال النوع الاجتماعي</p>
<p>مراكز الإعلام</p> <p>• ضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوق المرأة</p> <p>• مكافحة العنف المنزلي</p>	<p>مراكز الإعلام</p> <p>يمكن إنشاء مركز إعلامي حول حقوق المرأة بالتوازي مع مقر إقامة للنساء المعنفات</p>	<p>مراكز الإعلام</p>

